دولة الإمارات العربية المتحدة وأجندة 2030 للتنمية المستدامة

التميز في التنفيذ: الملخص التنفيذي

المراجعة الوطنية التطوعية

منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى 2018

اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة

National Committee on Sustainable Development Goals

أهداف التنمية المستدامة

دولة الإمارات العربية المتحدة وأجندة 2030 للتنمية المستدامة
التميز في التنفيذ:
الملخص التنفيذي

سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان

وزير الخارجية والتعاون الدولي

"إن تحقيق التغيير الملموس ليس بتلك السهولة، ولكنني واثق من أننا في دولة الإمارات العربية المتحدة أصبحنا نمتلك العقلية والنظم المتغيرة والتي تم تطبيقها على أرض الواقع لإحداث فرق حقيقي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة"

معالي ريم بنت ابراهيم الهاشمي

وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي ورئيسة اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة

"إن أفكار ومبادئ التنمية المستدامة تسود رؤية دولة الإمارات 2021-والتي تمثل خطة التنمية الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وفي واقع الأمر، ما يزيد من مستوى التحدي الذي تفرضه أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 ما هو إلا البداية – ففي العام الماضي، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن استراتيجياتها على مدى خمسين عاماً للتنمية الوطنية، والتي تحتفي بمئوية الإمارات 2071."

سعادة عبدالله ناصر لوتاه

المدير العام، الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء
نائب رئيس اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة

"كما حال الأجندة الوطنية في دولة الإمارات، نقوم برصد وتوثيق مسيرة تقدمنا من خلال توظيف البيانات الدقيقة، والتحليلات والبحوث المناسبة لرصد التقدم ومتابعة أداء دولة الإمارات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة"

القصة وراء شعار أهداف التنمية المستدامة

ابتكرت اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات شعارا مخصصا ليمثل النهج الذي اتخذته الدولة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

إن الشعار المستوحى من ألوان أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر يمثل كل لون فيه هدفا، ويقصد بمزج الألوان التعبير عن الطابع المركب وعدم القابلية للانقسام والطابع الشامل لأهداف التنمية المستدامة، كما يشير وجود خريطة دولة الإمارات في مركز حلقة الألوان إلى حقيقة أن التنمية المستدامة أسلوب حياة ذو أهمية كبيرة في الدولة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن شعار كل هدف من أهداف التنمية المستدامة يضع خريطة دولة الإمارات في المنتصف ويضفي أهمية على اللون الرسمي لهذا الهدف. يرد أدناه الرمز: المخصص للهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة وهو الشراكات العالمية.

جدول المحتويات

دولة الإمارات العربية المتحدة وأجندة 2030 للتنمية المستدامة

الفصل الأول: دور دولة الإمارات في وضع خطة التنمية المستدامة 2030 **06**

الفصل الثاني: اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة **06**

الحوكمة 06

التنفيذ 08

تعزيز الشراكات 08

عملية التشاور لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإصدار التقارير السنوية 09

الفصل الثالث: آليات تنفيذ أولويات التنمية الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة **09**

البنية المؤسسية لدولة الإمارات العربية المتحدة 09

رؤية الإمارات 2021 10

هيكل إدارة أداء القطاع الحكومي 12

مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية 12

متابعة الأداء الحكومي 12

تطبيق وتنفيذ الأجندة الوطنية لدولة الإمارات 2021 12

الفرق التنفيذية للأجندة الوطنية 12

المسرعات الحكومية 12

إطار عمل إدارة الأداء الحكومي في دولة الإمارات 13

نظام التميز الحكومي 13

الأجندة الوطنية وخطط التنمية المحلية 15

الإجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات 15

الشراكة مع القطاع الخاص 15

بناء القدرات: الموارد البشرية وتمكين البرامج والتكنولوجيا 16

مئوية الإمارات 2071 16

الفصل الرابع: أولويات التنمية الوطنية لدولة الإمارات وأهداف التنمية المستدامة **16**

الأجندة الوطنية وأهداف التنمية المستدامة 16

الإعتبارات الرئيسية عند تحديد الأولويات وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 16

أولويات التنمية المحلية وخطة التنمية المستدامة 18

الفصل الخامس: دور الشركاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة **18**

دور الشباب في خطة التنمية المستدامة 2030 18

دور الشباب في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 - من منظور دولي 19

سياسات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل إشراك الشباب 19

إشراك القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 20

دور المؤسسات المعرفية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 21

الفصل السادس: برامج وتكنولوجيات التمكين **22**

الاستراتيجية الابتكار الوطنية 22

السياسة العليا للعلوم والتكنولوجيا والإبتكار في دولة الإمارات 22

الاطار المؤسسي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 24

البيانات والإحصاءات 24

السعادة والرفاه بوصفهما من أولويات السياسة الوطنية 25

دور الحكومة في تحقيق السعادة والرفاه 25

وزير الدولة للسعادة وجودة الحياة 25

البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية 25

دليل موائمة السياسات الحكومية لتحقيق سعادة المجتمع 26

الفصل الأول:
دور دولة الإمارات في وضع خطة التنمية المستدامة 2030

أطلقت مراحل وضع أهداف التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو 20+) الذي عقد في يونيو 2012، ولقد طرحت فكرة وضع الأهداف المستدامة للمرة الأولى في عام 2011 من قبل دولتي كولومبيا وجواتيمالا، كما ناصرت دول أخرى فكرة وضع أهداف التنمية المستدامة أثناء التحضير لمؤتمر ريو 20+، ومن بينها دولتا بيرو ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد أجرى فريق العمل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة عملية التفاوض الأولى بشأن وضع أهداف التنمية المستدامة، واجتمع الفريق - الذي تشغل دولة الإمارات مقعد عضوية فيه - 13 مرة في الفترة من عام 2013 حتى عام 2014، حيث شاركت دولة الإمارات في فريق العمل المفتوح ممثلة منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتقاسمت مقعدها مع دولتي قبرص وسنغافورة، كما قدمت دولة الإمارات مساهمات موضوعية بشأن قضايا الطاقة والتعليم والشراكة العالمية والصحة والمياه وتمكين المرأة، ومثلت المجموعة العربية في هذه المفاوضات.

وانتهى العمل بوضع الصيغة النهائية لأهداف التنمية المستدامة في أغسطس 2015، وذلك بعد انعقاد ثماني جلسات من المفاوضات الحكومية الدولية، وأثناء انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي اعتمد "خطة التنمية المستدامة 2030"، شددت دولة الإمارات على إمكانية الوصول إلى الطاقة النظيفة إلى جانب الحصول على غذاء كاف بأسعار معقولة، والتعليم ذي الجودة، والرعاية الصحية، والنمو الاقتصادي المستدام، والأنظمة البيئية السليمة، وزيادة كفاءة الموارد، بوصفها جميعا قضايا يتردد صداها بقوة في دولة الإمارات، كما تعهدت دولة الإمارات "بألا تترك أحدا خلف الركب" و"بالانتقال بالعالم إلى مسار مستدام ومرن".[1]

وقد شارك وزير خارجية الإمارات سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان في فريق الأمين العام للأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية الذي أصدر تقريرا بعنوان "بشرية مرنة من أجل مجتمع مرن" الذي يعد أحد المساهمات الرئيسية في قمة ريو 20+. ومثل دولة الإمارات كل من معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر (وزير دولة) ومعالي ريم بنت إبراهيم الهاشمي (وزيرة دولة لشؤون التعاون الدولي) في مجلس قيادة شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة.[2]

الفصل الثاني:
اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة

الحوكمة

تشكلت اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب القرار الصادر من مجلس الوزراء في يناير 2017، وترأست اللجنة معالي ريم بنت إبراهيم الهاشمي وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي ورئيسة الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، وتتولى الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء منصب نائب الرئيس وأمانة اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، وتضم اللجنة في عضويتها وزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي، و12 جهة حكومية على المستوى الاتحادي، ويتشارك جميعهم مسؤولية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، ورصد التقدم المحرز بشأن الأهداف، وإشراك أصحاب المصلحة المعنيين، ورفع التقارير الدورية عن إنجازات الدولة.

*سيتم تحديث العضوية في عام 2018

1 خطاب البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة الذي ألقته معالي الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي في 26 أيلول/ سبتمبر 2015
2 شبكة حلول التنمية المستدامة مجلس القيادة: http://unsdsn.org/about-us/leadership-council/

يتولى أعضاء اللجنة الوطنية أدوارا متعددة محددة وشاملة لجميع القطاعات بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتقود الجهات الوزارية مثل وزارات التربية والتعليم والصحة والطاقة مهمة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتي تتواءم على نحو وثيق مع جوهر أعمال تلك الوزارات، كما تدعم الجهات المسؤولة والمعنية بأهداف التنمية المستدامة الأخرى، فعلى سبيل المثال، تتعاون وزارة الصحة ووقاية المجتمع بوصفها الجهة المسؤولة عن تنفيذ الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة (الصحة الجيدة والرفاه) مع مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين ووزارة التغير المناخي والبيئة، بهدف تسريع التقدم في تحقيق أهداف ومؤشرات الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين) والهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع) على التوالي، كما يقود مجلس التوازن بين الجنسين الجهود الرامية إلى إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، والدور الشامل في معالجة القضايا القائمة على النوع الاجتماعي ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة.

وقد أدرج تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة في الجهات الاتحادية التي لا تشكل جزءا من اللجنة الوطنية، ومثال ذلك وزارة العدل المعنية بتحقيق غايات الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، والتي تعمل عن كثب مع وزارة الداخلية.

ويوضح الجدول الوراد أدناه التفاصيل المتعلقة بالأدوار الرئيسية بشأن الجهات الأعضاء في اللجنة الوطنية[3]:

الجهة في اللجنة الوطنية	دورها بوصفها الجهة المسؤولة
الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء	نائب رئيس اللجنة الوطنية وأمينها
وزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل	الدور الشامل لإستراتيجية القطاع الحكومي وأدائه
وزارة تنمية المجتمع	الهدفان رقم 1 و10 من أهداف التنمية المستدامة
وزارة التغير المناخي والبيئة	الأهداف رقم 2 و12 و13 و14 و15 من أهداف التنمية المستدامة
وزارة الصحة ووقاية المجتمع	الهدف رقم 3 من أهداف التنمية المستدامة
وزارة التربية والتعليم	الهدف رقم 4 من أهداف التنمية المستدامة
مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين	الهدف رقم 5 من أهداف التنمية المستدامة والدور الشامل لضمان اتساق السياسات بشأن القضايا القائمة على النوع الاجتماعي
وزارة الطاقة والصناعة	الهدفان رقم 6 و7 من أهداف التنمية المستدامة
وزارة الموارد البشرية والتوطين	الهدف رقم 8 من أهداف التنمية المستدامة
وزارة الاقتصاد	الهدف رقم 9 من أهداف التنمية المستدامة
وزارة تطوير البنية التحتية	الهدف رقم 11 من أهداف التنمية المستدامة
وزارة الداخلية	الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة
وزارة الخارجية والتعاون الدولي	الهدف رقم 17 من أهداف التنمية المستدامة والدور الشامل بشأن الإشراك الدولي
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	الدور الشامل بالتنسيق مع وزارة المالية
الهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة*	الدور الشامل لضمان اتساق السياسات بشأن رعاية الشباب

***في أكتوبر 2017، تم الإعلان عن تغيير في اختصاصات الهيئة العامة للرياضة والشباب - حيث أصبح ملف الشباب منفصلا عن ملف الرياضة**
**** تخضع للمراجعة في منتصف عام 2018**

توجه الدعوة إلى المنظمات الأخرى التي تتداخل أنشطتها الرئيسية مع أهداف التنمية المستدامة للمشاركة في اجتماعات اللجنة الوطنية استنادا إلى الموضوعات التي تتم مناقشتها، وتشمل هذه المنظمات الجهات الحكومية الاتحادية التي تؤدي دورا داعما وبارزا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكذلك المراكز الفكرية وممثلو الحكومات المحلية.

تمثلت أولويات اللجنة الوطنية المنعقدة في 2017 في تحديد غايات أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية المحلية، كما أجريت عملية لتحديد أولويات لغايات أهداف التنمية المستدامة، وأقيم حوار بهدف إدراج غايات أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية ضمن عمليات صنع القرار في مجلس الوزراء وإطار إدارة الأداء الحكومي وضمن عمليات رفع التقارير الإحصائية، كما استهلت الجهود المبذولة على نطاق الدولة بزيادة التوعية بشأن أهداف التنمية المستدامة وإشراك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في الحكومة الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني.

3 فيما يتعلق بغايات الأهداف المسندة إلى جهات متعددة، يعين عضو اللجنة الوطنية المسند إليه النسبة الأكبر من الغايات بوصفه الجهة المنسقة، فعلى سبيل المثال عينت وزارة الاقتصاد الجهة المنسقة للهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة حيث أسند إليها 7 غايات من أصل 12 غاية للهدف التاسع، وتتم مراجعة عملية تحديد الغايات سنويا لمراعاة التغييرات في المهام والحقائب الوزارية

اختصاصات اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة

1. المواءمة بين أهداف التنمية المستدامة وأولويات التنمية الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة والعمل بوصفها هيئة تنسيقية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
2. إجراء عمليات متابعة واستعراض منتظمة بشأن التقدم المحرز في التنفيذ.
3. إدارة عملية إشراك أصحاب المصلحة المحليين والدوليين.
4. تنسيق عمليات جمع الإحصاءات الرسمية وتحديد مصادر البيانات الجديدة وتقديم المساعدة إلى نظام الإحصاءات الوطنية فيما يتعلق ببناء القدرات ورصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ورفع التقارير بشأنها.
5. إدارة المشروعات المخصصة لأهداف التنمية المستدامة التي أسندها مجلس الوزراء.

دور أمانة اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة

- تقديم المشورة والدعم الإستراتيجيين بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- تنظيم الاجتماعات ربع السنوية للجنة الوطنية، وتحديد أولويات التنفيذ، والاضطلاع بدور تنسيقي في عمليات الاستعراض والمتابعة.
- التنسيق بين أعضاء اللجنة الوطنية بهدف إدارة عملية إشراك أصحاب المصلحة المحليين والدوليين.
- متابعة ورصد التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

التنفيذ

شهد القطاع العام في دولة الإمارات العربية المتحدة تحولات واسعة النطاق خلال العقد الماضي أدت إلى تصنيف الدولة من بين أفضل الحكومات أداء على مستوى العالم، كما طبقت دولة الإمارات العربية المتحدة هيكل الأداء الحكومي المتميز والمرن لتحقيق التقدم في تنفيذ أولوياتها الوطنية الإنمائية بهدف ضمان مرونة الحكومة وكفاءتها وريادتها في إدارة القطاع العام عبر جميع أشكال أنشطتها؛ بدءا من عمليات صياغة السياسات إلى تقديم الخدمات، وسيستخدم هيكل الأداء ذاته الذي يمتد ليشمل اتساع الحكومة وعمقها على المستويات الاتحادية والمحلية لتنسيق التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة ورصده (انظر الفصل الثالث).

تعزيز الشراكات

وضعت اللجنة الوطنية إستراتيجية إتصال فعالة لإشراك أصحاب المصلحة المحليين والدوليين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتستند إستراتيجية الاتصال الخاصة باللجنة الوطنية إلى ثلاثة مبادئ رئيسية، هي: التوعية، والمشاركة، والمتابعة (انظر الشكل 1.2.2).

الفكرة الأساسية هي أن الاستراتيجية المتفق عليها ستعتمد على نجاح عقد شراكات بين كافة القطاعات خلال فترات زمنية قصيرة، متوسطة وطويلة المدى لضمان وجود مردود وراء جهودهم المشتركة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.[4]

كما ساهمت اللجنة الوطنية أيضا بمشاركة فعالة في المنتديات الدولية المعنية بالتنمية المستدامة، وذلك بمشاركتها أو استضافتها لفعاليات رفيعة المستوى بشأن البيانات والسياسة العامة والشراكة العالمية، وتوفير منصات لتعزيز الحوار العالمي بشأن أهداف التنمية المستدامة.

مبادئ إستراتيجية الإتصال التابعة للجنة الوطنية

التوعية

- **توضيح التحديات** (الداخلية والخارجية)
- **تحديد أهداف التنمية المستدامة ومهامها** (الأهداف الوطنية والعالمية)
- **تحديد الشركاء واللجان الفرعية** (الشركاء المحليين والعالميين)

المشاركة

- **تحديد أدوات التواصل** (المحلية والعالمية)
- **تحديد المبادرات الوطنية** (مصفوفة الأهداف، والأعمال، والأدوات)
- **تحديد المبادرات العالمية** (مصفوفة الأهداف، والأعمال، والأدوات)

المتابعة

- **المحافظة على الإنجازات** (نشر التقارير بصورة دورية)
- **دعم الشركاء** (بناء قاعدة الإنجازات والبيانات)
- **تدريب وتشجيع الشركاء** (التدريب والتعاون وعقد الشراكات)

4 للمزيد من التفاصيل حول كيفية عمل اللجنة الوطنية والشركاء انظر الفصل الخامس

عملية التشاور بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإصدار التقارير السنوية

تعمل اللجنة الوطنية على إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة من الجهات الحكومية وغير الحكومية في عملية تقديم التقارير السنوية بشأن أهداف التنمية المستدامة، حيث نظمت عملية التشاور بشأن هذا التقرير بالتوازي مع إشراك أصحاب المصلحة والتواصل معهم في عام 2017، كما وجهت الدعوة إلى الشركاء من داخل الحكومة وخارجها للمشاركة في جلسات التوعية بشأن خطة التنفيذ الوطنية والمساهمة في تقديم تفاصيل عن البرامج والمبادرات والبيانات والتجارب الناجحة بشأن الموضوعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة.

وفي أكتوبر 2017، استضافت اللجنة اجتماعها السنوي الأول لأصحاب المصلحة بشأن أهداف التنمية المستدامة، وتهدف الفعالية السنوية التي تنظمها اللجنة إلى دعوة كبار مسؤولي حكومة دولة الإمارات وممثلين من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية وغير الربحية ومجموعات الشباب بهدف إطلاعهم على برنامج العمل الحالي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات، كما تشكل الفعالية منصة للحوار وتنسيق استعراض خطط التنفيذ متعددة القطاعات، وقد استندت المسودة الأولى لهذا التقرير إلى نتائج الاجتماع الذي عقد في أكتوبر 2017، وعقب ذلك، طلب من أصحاب المصلحة استعراض المسودات اللاحقة وإبداء الملاحظات بشأنها.

وتسعى اللجنة الوطنية إلى إشراك مجموعة واسعة من الشركاء على الصعيدين المحلي والدولي في عام 2018، مع التركيز بشكل خاص على الحكومة المحلية والشباب والمجموعات المعنية بالتوازن بين الجنسين وقطاع المؤسسات غير الربحية.

الفصل الثالث:
آليات تنفيذ أولويات التنمية الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة

تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بواحد من أفضل القطاعات العامة أداء على المستوى العالمي، كما تتميز حكومة الدولة برؤيتها الطموحة لتنفيذ التنمية الوطنية والتزامها بتحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية وبيئية عالية الجودة، ويمكن تحقيق ذلك في إطار جهاز حكومي يعمل بطريقة تتسم بالانفتاح والشفافية، ويرتكز على إطار نظامي لإدارة الأداء الحكومي، وخدمة مدنية تتميز بالمهارة العالية وآليات مبتكرة وذات كفاءة لتقديم الخدمات العامة.

يتناول هذا القسم وصفا للبنية المؤسسية المعمول بها في إنفاذ خطط التنمية الوطنية في دولة الإمارات، وذلك على مدى الاثني عشر عاما المقبلة، بهدف تنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعزز دولة الإمارات العربية المتحدة جميع الجوانب المتعلقة بهذه البنية المؤسسية لضمان إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة ومواءمتها على الصعيدين الاتحادي والمحلي للحكومة؛ وذلك من خلال سياسية المواءمة التي تعمل على المواءمة بين السياسات الوطنية؛ ونشر التكنولوجيات التمكينية وإقامة العلاقات بين أصحاب المصلحة المعنيين لتحقيق الاستفادة الكاملة بهدف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

التصنيفات العالمية للأداء الحكومي لعام 2017

التقرير	المؤشر	التصنيف العالمي
الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، الصادر عن مركز التنافسية العالمي، التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية في سويسرا	جودة القرارات الحكومية	1
تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي	مؤشر ثقة المواطنين بالسياسيين	2
تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي	غياب المحسوبية في اتخاذ قرارات من قبل المسؤولين الحكوميين	2
الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، الصادر عن مركز التنافسية العالمي، التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية في سويسرا	غياب البيروقراطية	2
الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، الصادر عن مركز التنافسية العالمي، التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية في سويسرا	الكفاءة الحكومية	4
الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، الصادر عن مركز التنافسية العالمي، التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية في سويسرا	الشفافية	4

البنية المؤسسية لدولة الإمارات العربية المتحدة

الإمارات العربية المتحدة دولة اتحادية تأسست عام 1971، وتتكون من سبع إمارات هي: أبوظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة.

تحكم السلطات الحكومية الاتحادية والمحلية دولة الإمارات العربية المتحدة في الإمارات السبع، ويحدد دستور الدولة السلطات الحكومية وأدوارها السياسية.

تتكون السلطة السياسية الاتحادية من المؤسسات الرئيسية التالية:

1. المجلس الأعلى للاتحاد
2. الرئيس ونائب الرئيس
3. مجلس الوزراء
4. المجلس الوطني الاتحادي
5. جهاز القضاء الاتحادي

تتولى سلطات الحكومة الاتحادية إدارة السياسة الأساسية والحقائب الوزارية المعنية بتقديم الخدمات، بما في ذلك العلاقات الخارجية، والدفاع، والسياسات الداخلية، والخدمات، والسياسة البيئية، والتعليم الثانوي والعالي، والصحة، وسياسة الاقتصاد الكلي، وما إلى ذلك.

وتضطلع الحكومات المحلية بمسؤولية تقديم الخدمات البلدية مثل: إدارة النفايات، والتخطيط الحضري على المستوى المحلي، واستخدام الأراضي والمرافق الصحية، وإدارة الصرف الصحي وغيرها، وذلك وفقا للسياسات والإستراتيجيات والمعايير الاتحادية. ومع ذلك، تتمتع كل إمارة من الإمارات السبع بقدر كبير من الاستقلال الذاتي لتشكل مساراتها الإنمائية استنادا إلى الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 (انظر الصندوق رقم "2" أدناه للاطلاع على المناقشة) كنموذج للتخطيط المستقبلي.

رؤية الإمارات 2021

دشن برنامج العمل الوطني في عام 2005 وفقا لمبادئ الآباء المؤسسين وتحت رعاية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي دعم وضع رؤية الإمارات 2021 التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم إمارة دبي. وتهدف رؤية الإمارات 2021 إلى أن تكون الدولة ضمن أفضل دول العالم بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد في عام 2021 (انظر الصندوق أدناه للاطلاع على محاور رؤية الإمارات 2021).

صندوق

في عام 2014، أطلقت الحكومة الاتحادية "الأجندة الوطنية" التي تحدد رؤية الإمارات 2021، ودعمت الأجندة بمجموعة من ورش العمل أو "مختبرات الرؤية" بحضور أكثر من 300 مسؤول و90 جهة حكومية اتحادية ومحلية، وبمشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وخبراء متخصصين من الأوساط الأكاديمية ومعاهد الأبحاث.

وتحدد الأجندة برنامج عمل واسع النطاق يرتكز على 6 أولويات وطنية وتتضمن 52 مؤشرا من (مؤشرات الأداء الرئيسية) لقياس الأداء على المستوى الاتحادي.

1. مجتمع متلاحم ومحافظ على هويته

تسعى الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 إلى الحفاظ على مجتمع متلاحم يعتز بهويته وانتمائه، من خلال توفير بيئة شاملة تدمج في نسيجها مختلف فئات المجتمع، وتحافظ على ثقافة الإمارات وتراثها وتقاليدها، وتعزز من تلاحمها المجتمعي والأسري، كما تطمح الأجندة الوطنية إلى أن تكون دولة الإمارات من أفضل دول العالم في مؤشر التنمية البشرية. وقد وضعت الدولة العديد من مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية التي تقيس مدى التقدم المحرز في تحقيق هذه الأولوية، وهي: مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر السعادة العالمي، ومؤشر التلاحم المجتمعي، ومؤشر التلاحم الأسري.

2. مجتمع آمن وقضاء عادل

تطمح الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 إلى أن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة الدولة الأكثر أمانا على المستوى العالمي عبر تعزيز شعور جميع أفراد المجتمع بالأمن والأمان، والوصول بالدولة إلى مراتب متقدمة في الأمن، والاستجابة السريعة لحالات الطوارئ، والاعتماد على العمل الأمني والخدمات الشرطية مع الحفاظ على سلامة الطرق، كما تحرص الأجندة الوطنية على تعزيز عدالة القضاة والاستمرار في ضمان حقوق الأفراد والمؤسسات من خلال نظام قضائي فاعل. وقد وضعت الدولة العديد من مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية التي تقيس مدى التقدم المحرز في تحقيق هذه الأولوية، وهي: مؤشر الشعور بالأمان، ومؤشر الاعتماد على العمل الأمني والخدمات الشرطية ومعدل الاستجابة لحالات الطوارئ، ومؤشر عدد الوفيات الناتجة عن حوادث الطرق، ومؤشر كفاءة النظام القضائي.

3. اقتصاد معرفي تنافسي

تهدف الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 إلى أن تكون دولة الإمارات في قلب الاقتصاد العالمي والصمود في مواجهة التحولات الاقتصادية العالمية، وأن تكون العاصمة الاقتصادية والسياحية والتجارية. وتسعى الأجندة الوطنية إلى انتقال دولة الإمارات إلى اقتصاد قائم على المعرفة عبر تشجيع الابتكار والبحث والتطوير، وتعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات الرئيسية، فضلا عن تشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية في القطاعات الصناعية. وقد وضعت الدولة العديد من مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية التي تقيس مدى التقدم المحرز في تحقيق هذه الأولوية، وهي: مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ونسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال، ومؤشر التنافسية العالمية، ونسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

4. نظام تعليمي رفيع المستوى

تركز الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 على تطوير نظام تعليمي رفيع المستوى، وتبدأ بالتوصية بإجراء تحول كامل في أنظمة التعلم والتعليم، كما سيتم مضاعفة الاستثمار خلال السنوات المقبلة لتعزيز الالتحاق برياض الأطفال لكونها تشكل أهمية كبرى في تشكيل شخصية الطالب ومستقبله. وتتطلع الأجندة الوطنية إلى وضع طلبة دولة الإمارات ضمن أفضل الطلبة في العالم في اختبارات تقييم المعرفة والمهارات في القراءة والرياضيات والعلوم، وأن يكون الطلبة متقنين اللغة العربية. وقد وضعت الدولة العديد من مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية التي تقيس مدى التقدم المحرز في تحقيق هذه الأولوية، وهي: نسبة الالتحاق برياض الأطفال، ونسبة التخرج في المرحلة الثانوية، ومؤشر امتحان TIMSS، ومؤشر امتحان PISA، ونسبة المدارس بمعلمين ذوي جودة عالية، ونسبة المدارس بقيادة مدرسية عالية الفعالية.

5. نظام صحي بمعايير عالمية

تتطلع دولة الإمارات إلى تطبيق أفضل أنظمة الرعاية الصحية في العالم، حيث تعمل بالتعاون مع جميع الهيئات الصحية في الدولة على ضمان اعتماد كافة المستشفيات الحكومية والخاصة وفق معايير وطنية وعالمية واضحة، كما تؤكد الأجندة الوطنية على ترسيخ الجانب الوقائي وتخفيض معدلات الأمراض المتعلقة بنمط الحياة، كالسكري والقلب وأمراض السرطان، لتحقيق حياة صحية وعمر مديد للمواطنين والمقيمين في الدولة،

إضافة إلى مكافحة التدخين وتطوير جاهزية النظام الصحي للتعامل مع الأوبئة والمخاطر الصحية. وقد وضعت الدولة العديد من مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية التي تقيس مدى التقدم المحرز في تحقيق هذه الأولوية، وهي: مؤشر متوسط العمر الصحي المتوقع، ومؤشر مستوى انتشار تدخين أي من منتجات التبغ، ومؤشر عدد وفيات أمراض القلب والشرايين، ونسبة السكان المصابين بداء السكري، ونسبة الأطفال الذين يعانون من السمنة، ومؤشر عدد وفيات أمراض السرطان، ومؤشر عدد الأطباء والممرضين الممارسين.

6. بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة

تعمل حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على ضمان استمرارية التنمية المستدامة مع تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة باعتبارها أولوية أساسية، وتسعى الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 إلى تحقيق مستهدفات تتعلق بجودة الهواء، والمحافظة على الموارد المائية، وزيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة، وتطبيق التنمية الخضراء. وعلى صعيد البنية التحتية، تتطلع الأجندة الوطنية إلى أن تصبح دولة الإمارات الأولى عالميا في جودة البنية التحتية للمطارات والموانئ والطرق، إضافة إلى تعزيز جودة توفير الكهرباء والاتصالات، كما يعد الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية من الأولويات الوطنية. وقد وضعت الدولة العديد من مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية التي تقيس مدى التقدم المحرز في تحقيق هذه الأولوية، وهي: نسبة إسهام الطاقة النظيفة، ومؤشر جودة الهواء، ونسبة النفايات المعالجة من إجمالي النفايات المنتجة، ومؤشر ندرة المياه، ومؤشر الجاهزية الشبكية (لقطاع الاتصالات والتكنولوجيا).

هيكل إدارة الأداء في القطاع الحكومي

مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية

تقيس مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية نتائج أداء الأولويات الوطنية، ومن مستهدفاتها تحديد مؤشرات أداء دولة الإمارات مقارنة بأفضل الممارسات العالمية، وتحظى هذه المؤشرات بمتابعة دورية من قبل أعضاء مجلس الوزراء ومكتب رئاسة مجلس الوزراء بهدف ضمان تحقيق تقدم نحو الأهداف، ويستخدم مكتب رئاسة مجلس الوزراء العديد من المنصات لمتابعة قياس مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية - مثل منصة "أداء" لمتابعة الأداء الحكومي.

متابعة الأداء الحكومي

أطلقت الحكومة أداة متابعة الأداء الحكومي في عام 2017، وتعد بمثابة أداة تحليلية لدعم الوزارات في اتخاذ قرارات سياسية مدروسة بهدف تحقيق أهداف الأجندة الوطنية، كما تهدف إلى تحسين الأداء العام للحكومة عن طريق رفع تقارير تتعلق بالبيانات ذات الصلة بالأبعاد الأربعة للأداء وهي: الحالة، وتحديد الأولويات، والتنفيذ، وتقييم الأثر.

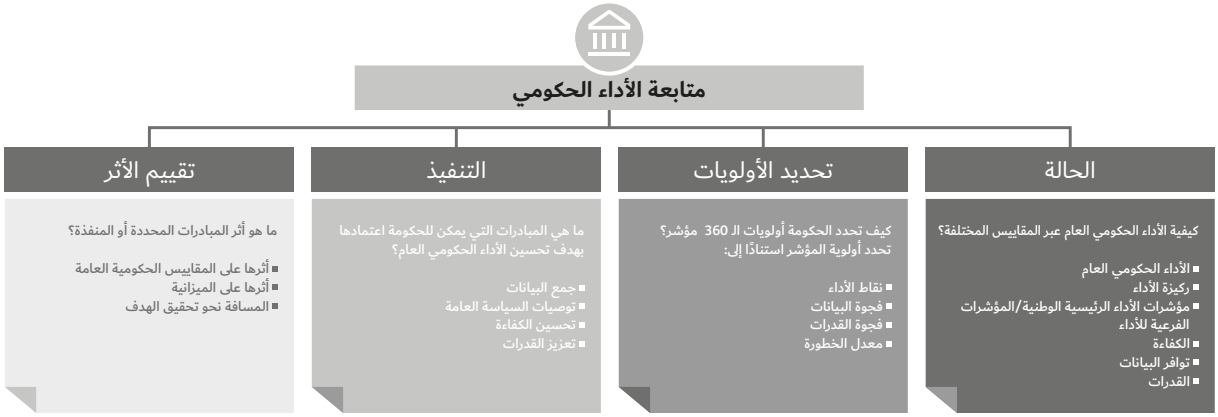

تطبيق وتنفيذ الأجندة الوطنية لدولة الإمارات 2021

يسند الـ 52 مؤشرا من مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية إلى الجهات الحكومية الاتحادية وفقا لإختصاصات كل جهة، ولكل مؤشر جهة حكومية مسؤولة للعمل عليه بشكل مدروس ومنسق مع الجهات الداعمة بهدف تحقيق أهداف الأجندة الوطنية، وفي إطار الأولوية الوطنية "نظام تعليمي رفيع المستوى" تتولى وزارة التربية والتعليم مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية، وهي: (مؤشر امتحان PISA، ومؤشر امتحان TIMSS، ومؤشر نسبة المدارس بمعلمين ذوي جودة عالية، وغيرها)، وتتولى وزارة الصحة ووقاية المجتمع مسؤولية مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية المتعلقة بالأولوية الوطنية "نظام صحي بمعايير عالمية"، كما تتولى وزارة التغير المناخي والبيئة مسؤولية ملفات البيئة وما إلى ذلك.

تتحمل سلطات الحكومة الاتحادية مسؤولية النتائج السياسية المحددة في الأجندة الوطنية، ويحض مجلس الوزراء على التعاون والدعم ما بين جميع الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية، وكذلك يركز المجلس على أهمية إشراك القطاع الخاص بهدف الاتفاق مع الحكومة على الخطط الرامية إلى تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية، وتعمل آليات التنسيق على تسهيل هذه الشراكات على كافة الأصعدة، وإحدى أهم آليات التنسيق الإعلان عن الفرق التنفيذية للأجندة الوطنية التي ستتم مناقشتها في القسم التالي.

الفرق التنفيذية للأجندة الوطنية

في أكتوبر 2016، تم الإعلان عن تشكيل 36 فريق تنفيذي للعمل على التقدم في تنفيذ الخطة الوطنية، وتضم الفرق 500 مسؤول من القطاعين الحكومي والخاص يعملون معا على تحقيق أهداف الأجندة الوطنية بحلول عام 2021، كما وردت أدوار الفرق التنفيذية ومسؤولياتها في مرسوم اتحادي، ترفع هذه الفرق تقارير دورية إلى مكتب رئاسة مجلس الوزراء لتحديد التقدم المحرز وأيضا التركيز على الفجوات ومن ثم تسخير الجهود للتغلب عليها.

المسرعات الحكومية

"المسرعات الحكومية" هي مبادرة جديدة أطلقت في عام 2016، بهدف إعطاء الزخم للجهود الحكومية المبذولة نحو تحقيق الأجندة الوطنية وذلك من خلال توفير منصة للفرق متعددة القطاعات تمكنهم من التصدي لتحديات بعينها، فالفكرة من إنشاء المسرعات هي الوصول إلى توافق في الآراء بشأن تنفيذ الحلول الطموحة الخاصة بالقضايا ذات الأهمية الوطنية خلال فترة زمنية محددة. ويهدف فريق كل مشروع إلى تحقيق تقدم في مجالات مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية والسياسات والمشروعات الفرعية والخدمات اللازمة لدفع عملية تنفيذ الحلول، وإضافة إلى ذلك، تهدف المسرعات الحكومية إلى غرس ثقافة الابتكار والإبداع وتعزيز الشراكة الوثيقة بين القطاعين الحكومي والخاص.

من أمثلة المشروعات التي نفذتها المسرعات الحكومية كان التحدي الذي اضطلعت به وزارة الداخلية المتمثل في خفض عدد الوفيات الناتجة عن الحوادث المرورية على أخطر خمسة طرق في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 21%، وقد نجحت الوزارة في خفض النسبة إلى 63% خلال الـ 100 يوم الأولى من التنفيذ، وسيتم تعميم هذا الحل عبر جهات الحكومة الاتحادية. وكان أحد التحديات التي عملت عليها وزارة الاقتصاد هو رفع عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع إلى 5 أضعاف خلال فترة معينة، وفي المقابل نجح الحل في زيادة نسبة التسجيل إلى 7 أضعاف.

إطار عمل إدارة الأداء الحكومي في دولة الإمارات العربية المتحدة

تم إدراج الأجندة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة ومؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية والمبادرات والإستراتيجيات الوطنية ذات الصلة في إطار عمل إدارة الأداء الحكومي بهدف ضمان التنفيذ الفعال، كما تم ربطها بالخطط الإستراتيجية والتنفيذية الخمسية التابعة للوزارات والجهات الاتحادية، وتتضمن الخطط الإستراتيجية كلا من الأهداف الإستراتيجية ومؤشرات الأداء الرئيسية للخطط المنفذة عن طريق خطة تنفيذية، كما تشمل الخطط كلا من المبادرات ومؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بإنجاز الخدمات، وتعزز تلك الخطط بمؤشر الأداء الرئيسي المتعلق بالممكنات الحكومية.

يستخدم نظام إدارة الأداء الحكومي الإلكتروني، المسمى بـ "أداء" في إدارة الخطط الإستراتيجية التي تنفذها الجهات الحكومية الاتحادية، كما تدار جميع مؤشرات الأداء الرئيسية - سواء أكانت مؤشرات أداء رئيسية وطنية أو إستراتيجية أو خدمية أو تنفيذية - عن طريق هذا النظام، ويتم اعتماد الخطط الإستراتيجية والخطوط الأساسية للسياسات والنتائج والرصد وتقارير سير العمل ومراجعتها والتصديق عليها من قبل مكتب رئاسة مجلس الوزراء لضمان المواءمة بين الجهات الحكومية الاتحادية والتنسيق مع الأجندة الوطنية 2021.

كما يتم تحميل مؤشرات الأداء الرئيسية لنظام إدارة الأداء الحكومي الإلكتروني إلى نظام آلية المتابعة الخاص بالأجندة الوطنية بصفة دورية، حيث يتابعها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، وحاكم إمارة دبي بشكل منتظم.

نظام التميز الحكومي

خلال العقد الماضي، شهد القطاع العام في دولة الإمارات العربية المتحدة تحولا واسع النطاق، مما أدى إلى تصنيف الدولة كواحدة من أفضل الحكومات في أداء وظائفها على مستوى العالم.

ويشكل نظام التميز الحكومي عنصرا رئيسيا في هيكل أداء القطاع العام الذي يدعم تنفيذ رؤية دولة الإمارات 2021، ويهدف هذا البرنامج إلى ضمان امتلاك الحكومة المرونة والكفاءة والتطور في مجال إدارة القطاع العام في كامل نطاق عملها، بدءا من عملية وضع السياسات إلى تقديم الخدمات، وسيستخدم هيكل الأداء نفسه الذي يغطي كافة أنشطة الحكومة لتوطين ومواءمة ورصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويستخدم نظام التميز الحكومي معايير منظمة لتوجيه المؤسسات الحكومية لتكون فاعلة في قطاعاتها، ولوضع سياسات وبرامج ومبادرات وإستراتيجيات عميقة الأثر.

وقد تم اعتماد هذا النظام كأساس لتقييم الجهات الحكومية المشاركة في جائزة محمد بن راشد للتميز الحكومي، والهدف من ذلك هو معرفة المدى الذي وصلت إليه المؤسسات في أداء وظائفها بشكل جيد لتقديم الخدمات العامة، كما يحدد هذا النظام أيضا مجالات التطوير والتحديات التي يجب التغلب عليها والفرص المتاحة، حيث تسعى الهيئات الحكومية إلى تحقيق أهداف التنمية الطموحة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد حظي هذا النظام بتقدير عالمي حيث فتح آفاقا جديدة في الأطر التي يستخدمها لإدارة أداء القطاع الحكومي، ويرتكز النظام على مبادئ ومفاهيم مبتكرة تمت تجربتها واختبارها عبر حكومة الإمارات العربية المتحدة وأثبتت فعاليتها في تحقيق نتائج رائدة.

منذ إطلاقها، تم تبني منظومة التميز الحكومي كأساس لتقييم الجهات الحكومية المشاركة في جائزة محمد بن راشد للتميز الحكومي وقياس عنصر القيادة الفعالة لديها. كما تهدف المنظومة إلى خلق جهات قادرة على التكيف مع التحديات المختلفة التي تواجهها المؤسسات وتحديد مجالات التحسين التي يمكن التغلب عليها عبر التكنولوجيا والابتكار ضمن جهود الجهات الحكومية إلى تحقيق أهداف وأولويات دولة الإمارات العربية المتحدة، وصمم النظام بحيث تتعامل المنظومة مع الجهة المعنية من خلال منصة مفتوحة ذات أنشطة ديناميكية مترابطة تدعمها أنظمة ذكية تتجاوز الحدود المغلقة التقليدية، وبالإضافة إلى ذلك، فهي تعمل كخارطة طريق ودليل عمل للجهات الحكومية

لتحقيق الريادة وكقيمة مضافة للجهات في رحلتها للتطوير من خلال تقييم الخبراء دوليين متخصصين في مجال عمل الجهات، وتبني قدرات كبيرة لنقل المعرفة وبناء القدرات والمرونة والتكيف.

وتساعد المنظومة على ترسيخ فكرة التميز "كفلسفة تطبيقية" مدمجة مع الثقافة المؤسسية للجهة، وتضمن توافقه مع جميع مجالات الدعم والعمل الرئيسية، كما تركز على تطوير "الوسائل" وتسليم "النتائج" في وقت واحد، وتساعد على ضمان تبني الجهة لأفكار جديدة، وبالتالي حفاظها على مسار مستدام للتعلم والتنمية، كما تساعد على إقامة روابط تدعم النمو مع ضمان القدرة على التكيف.

كما تم الاعتراف بمنظومة التميز الحكومي كنموذج عالمي اعتلى أفق جديدة في الأطر المستخدمة لإدارة أداء القطاع العام (الحكومي). ويرتكز هذا النموذج على مبادئ مبتكرة تم تجربتها واختبارها في مؤسسات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وأثبتت فعاليتها في تحقيق نتائج رائدة.

الملامح الرئيسية لنظام التميز الحكومي

يتميز هذا النظام بالعديد من السمات التي تمنح قيمة إضافية للخدمات الحكومية المقدمة، وتسلط القائمة المبينة أدناه الضوء على أهم معالمها:

- التركيز على الابتكار في القطاع العام
- مراعاة أوجه الاختلاف والتميز في طبيعة عمل الهيئات الحكومية
- التركيز على مدى تحقيق الأهداف الرئيسية للهيئات الحكومية
- التركيز على خدمات المتعاملين والحكومة الذكية
- تطوير فلسفة إدارة الأداء لتحقيق رفاهية المجتمع وسعادته، فضلا عن الميزة التنافسية العالمية لدولة الإمارات العربية المتحدة
- استخدام معايير التقييم المبنية على النتائج كوسيلة لقياس القيمة التي تضيفها المؤسسة الحكومية إلى المجتمع
- سهولة ووضوح المعايير

المبادئ الأساسية لمنهجية التقييم

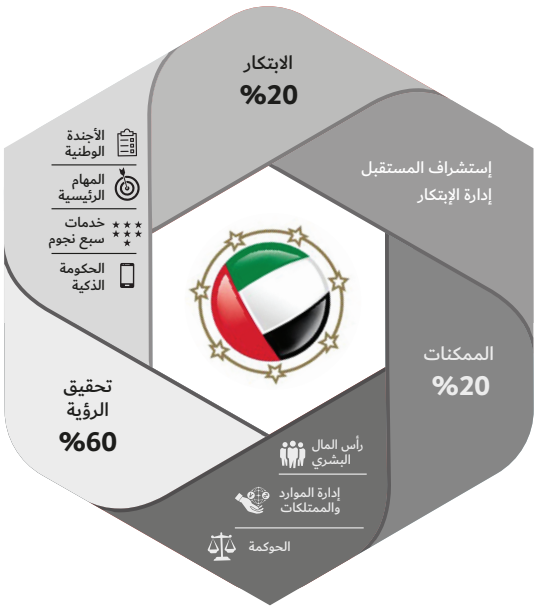

ركائز نموذج التميز الحكومي

هناك ثلاثة ركائز للمعايير المستخدمة في نظام التميز الحكومي وهي: الرؤية، والابتكار، والعوامل المساعدة.

الرؤية

تتكون الركيزة الأولى من المعايير الأربعة التالية:

- الأجندة الوطنية
- الوظائف الرئيسية
- خدمات على أعلى مستويات الرقي
- الحكومة الذكية

وتمثل هذه المعايير الأعمال الأساسية للقطاع العام التي تعمل الهيئات الحكومية من خلالها على تحقيق رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة للتنمية، ويعتمد مدى استخدام المعايير لتقييم الأداء المؤسسي على طبيعة اختصاصات المؤسسة، وتتمتع هذه المعايير بالمرونة الكافية للأخذ في الاعتبار ما إذا كانت المؤسسة خدمية أم رقابية أم داعمة، فضلا عن المساهمة التي تقدمها المؤسسة لتحقيق أهداف الأجندة الوطنية.

الابتكار

تتكون الركيزة الثانية من معيارين هما:

- استشراف المستقبل
- إدارة الابتكار

وتحدد معايير "استشراف المستقبل" مدى قيام مؤسسات القطاع العام بإنشاء أو اعتماد أفضل الممارسات كجزء من أعمالها الأساسية التي يمكن تطبيقها على نطاق أوسع في المجال الحكومي، وأن تصبح الطريقة الجديدة لتأدية الأعمال، كما تقيم معايير "إدارة الابتكار" مدى استخدام المؤسسات للحلول المبتكرة والرائدة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

العوامل المساعدة

تتكون الركيزة الثالثة من ثلاثة معايير هي:

- القوى البشرية العاملة
- الأصول والموارد
- الإدارة

ويتم تقييم المؤسسات الحكومية بمدى اجتذابها للموظفين ذوي الأداء العالي، واستخدامها الكفء والفعال للقوى البشرية العاملة، كما يتوقع من المؤسسات أن تلتزم بأعلى معايير الشفافية والنزاهة والإدارة السليمة وإدارة المخاطر في إدارة أصولها ومواردها. وتتمثل الطريقة التي تنفذها الهيئات الحكومية لتحقيق ذلك في توفير بيئة عمل جاذبة للمواد البشرية بهدف ضمان المساهمة الفعالة نحو تحقيق رؤى وأهداف هذه الهيئات.

الأجندة الوطنية وخطط التنمية المحلية

تم إدراج مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية وأهدافها ذات الصلة ضمن الخطط الإستراتيجية لجميع المؤسسات الحكومية المحلية بهدف ضمان مواءمة خطط التنمية الاتحادية والمحلية، وفي حين أن كل إمارة لديها خطة التنمية الخاصة بها، إلا أن الأجندة الوطنية تعد أحد المدخلات الرئيسية في الخطط الإستراتيجية للحكومات المحلية، كما تشكل الأساس لدى إجرائهم المراجعة السنوية لمؤشرات الأداء، وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الحكومات الاتحادية والمحلية معا عن كثب بهدف تقديم الخدمات العامة الأساسية. وكما ذكر سابقا، فلكل هدف في الأجندة الوطنية ومؤشرات الأداء الرئيسية جهة حكومية مسؤولة عن رفع التقارير بشأن التقدم المحرز على المستويين الاتحادي والمحلي للحكومة، كما تعقد الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بوصفها منصة حكومية شاملة لقيادات دولة الإمارات العربية المتحدة والمسؤولين من الجهات الاتحادية والمحلية للتفاعل بشأن مراجعة ووضع الإستراتيجيات التي تتصدى للمواضيع ذات الطابع الإستراتيجي.

الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

تعد الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات أحد أبرز المنصات الوطنية لتعزيز التعاون بين الحكومات الاتحادية والمحلية، وتستخدم الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات في:

- استعراض التقدم المنجز في إطار الأجندة الوطنية، وذلك من خلال تقارير مفصلة بشأن التقدم المحرز والجهود المبذولة لتحقيقه
- توفير منصة مشتركة بين الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية بهدف مناقشة نتائج الجهود المشتركة في جميع القطاعات
- ضمان مواءمة خطة التنمية الاتحادية والمحلية
- التخطيط لمئوية الإمارات 2071

وخلال الاجتماع السنوي لحكومة دولة الإمارات الأول في سبتمبر عام 2017، جرت مناقشة أكثر من 30 موضوع فيما بين القطاعات الحكومية المختلفة، بالإضافة إلى وضع خطط مفصلة بهدف تحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة كفاءة الجهاز الحكومي، ويعد تنسيق السياسات من أهم الموضوعات في الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات، كما تم توسيع نطاق الحلول المقدمة للمواضيع الشائعة التي تم اختبارها في أحد أجزاء الدولة وتنفيذها على المستوى الوطني، وتشكل التكنولوجيات والبرامج الممكنة من نقل المعرفة ومشاركتها أحد العناصر الرئيسية في الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

الشراكة مع القطاع الخاص

تضطلع جهات الحكومة الاتحادية والمحلية بمسؤولية تنفيذ ومتابعة مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية، ويتعلق العديد من النتائج المستهدفة بتمكين القطاع الخاص الذي يتسم بالازدهار والإنتاجية، ويتضمن ذلك مجتمع الأعمال وكذلك مقدمو خدمات الرعاية والتعليم واللوجستيات والبنية التحتية والاتصالات السلكية وغيرها، وعلى سبيل المثال مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية المتعلقة بالصحة والتعليم، وأيضا أداء ونتائج المعاهد التعليمية الخاصة ومرافق الرعاية الصحية. يشكل القطاع الخاص جزءا مهما من المبادرة الوطنية، من خلال الاشتراك في مناقشات تتعلق بالنفقات

والأولويات الوطنية للبحث والتطوير، ويشارك ممثلون من القطاع الخاص في الفرق التنفيذية للأجندة الوطنية من خلال تقديم المشورة بشأن السياسة الحكومية حيثما أمكن، والإشادة بجهود الحكومة الرامية إلى تقديم خدمات أساسية إلى المجتمع، وذلك من خلال تقديم حلول قائمة على السوق بصورة محضة أو إقامة شراكات بين القطاعين الحكومي والخاص.

بناء القدرات: الموارد البشرية وتمكين البرامج والتكنولوجيا

تسعى دولة الإمارات العربية جاهدة باستمرار نحو بناء المزيد من القدرات والإمكانات بهدف تحقيق التقدم في خططها الإنمائية الطموحة، حيث تم إطلاق العديد من البرامج الوطنية لتطوير قدرات الموارد البشرية مؤخرا، ومنها على سبيل المثال: برنامج قيادات حكومة دولة الإمارات، والمسؤولون التنفيذيون للسعادة والإيجابية، والمسؤولون التنفيذيون للابتكار، ودبلوم الأداء، ودبلوم التميز الحكومي، ودبلوم التميز في خدمة المتعاملين، وغيرها العديد، كما يتم التعاون الوثيق بين القطاعين الحكومي والخاص بهدف تحديد القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل الفجوة في وجود خبرات متخصصة، والتغيرات في العرض والطلب بشأن مهارات معينة، ونظام التعليم العالي، وذلك بهدف ضمان إمداد الأفراد بالمعرفة حتى يكون كل منهم منتجا في المجال الذي يضطلع به. وبالإضافة إلى الحوار القائم فيما بين القطاعات المختلفة، يتم مراجعة وتحديث قوانين ولوائح العمل بصفة مستمرة بهدف ضمان الرضا عن بيئة العمل وإعطاء الأولوية لتحقيق الرفاه (انظر دراسة الحالة عن السعادة).

مئوية الإمارات 2071

يعد السعي نحو مصالح مسار التنمية المستدامة ونتائجها وفوائدها، التي يتطلب تحقيقها الكامل اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل جني ثمارها على المدى الطويل، أمرا جوهريا في هذا المسار، حيث تدفع مواضيع تحقيق العدالة والإنصاف بين الأجيال بصفة خاصة إلى اتخاذ مثل هذه الإجراءات، ولا ينبغي لأي دولة أن تكلف أجيال المستقبل بعبء تحديات وعقبات تتركهم في حال أسوأ من حال الأجيال السابقة. وتلتزم دولة الإمارات العربية المتحدة بتحقيق نتائج عالية الجودة لأجيال اليوم والغد، وذلك من منطلق كونها دولة واعية بالفوائد والأعباء التي يمكن أن تجلبها التنمية سريعة الوتيرة. وقد أطلقت إستراتيجية مئوية الإمارات في سبتمبر 2017 وهدفها الواضح هو تحقيقها بحلول عام 2071، ويشكل الحوار الوطني إستراتيجية 2071 التي بدأت وتستمد جزءا كبيرا منها من الأجندة الوطنية الحالية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تعد مرجعا بارزا لخطط التنمية اللاحقة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بوصفها مقياسا مهما للتقدم المحرز بحلول عام 2030.

الفصل الرابع:
أولويات التنمية الوطنية لدولة الإمارات وأهداف التنمية المستدامة

الأجندة الوطنية وأهداف التنمية المستدامة

ثمة أوجه ترابط كبيرة بين الأجندة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة - التي تتألف من 6 أولويات، و52 مؤشر أداء رئيسيا وطنيا و365 مؤشر أداء رئيسيا وطنيا فرعيا - وأهداف التنمية المستدامة وغاياتها الـ 169 وما يقرب من 230 مؤشرا لأهداف التنمية المستدامة.

ويوضح الجدول أدناه عملية تخطيط الأهداف التي أجراها أعضاء اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى المستوى المواضيعي، يمكن تخطيط أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بوصفها ركائز للأجندة الوطنية، فعلى سبيل المثال، العديد من مؤشرات الأداء الرئيسية الوطنية مبينة بالتفصيل ضمن الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة (الصحة الجيدة والرفاه).[5]

الاعتبارات الرئيسية عند تحديد الأولويات وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

اتخذت اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة الخطوات التالية بهدف تحديد أولويات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحديد مراحلها، كما تتم مراجعة نتائج هذه العملية سنويا.

1. تحديد غايات أهداف التنمية المستدامة وفق الأجندة الوطنية لدولة الإمارات، وتحديد الأولويات بشأن الغايات التي ينبغي تحقيقها في إطار زمني معين[6]
2. تحديد المعايير المتعلقة بعملية تحديد مراحل تنفيذ هذه الأهداف ضمن أجندة التنمية الوطنية بهدف مواءمة دورات الرصد وإعداد التقارير مع برنامج العمل والنظام الإحصائي الوطني
3. إدارة حجم ونطاق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالنظر إلى قدرات الموارد والمعوقات في فترة زمنية معينة

5 معدل الوفاة الناجمة عن الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية، معدل الوفاة الناجمة عن أمراض السرطان، نسبة المرافق الصحية المعتمدة، متوسط العمر الصحي المتوقع، معدل الأطباء، انتشار التدخين، الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق، إلخ

6 الأجندة الوطنية هي خطة دولة الإمارات الوطنية، الرجاء العودة إلى الفصل رقم 3 لتفاصيل أكثر

موائمة أهداف التنمية المستدامة وفقاً للأجندة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة[7]

7 تم القيام برسم خارطة تحدد أوجه التماثل ما بين مؤشرات الأجندة الوطنية ومؤشرات التنمية المستدامة، الجدول يلخص هذا التماثل بطريقة مختصرة

أولويات التنمية المحلية وخطة التنمية المستدامة

تحدد غايات أهداف التنمية المستدامة وفق ركائز وأهداف خطط التنمية المحلية لجميع الإمارات، ويبين الجدول أدناه عملية تحديد نتائج الغايات.[8]

خطة أبوظبي 2030	أهداف التنمية المستدامة	خطة دبي 2021	أهداف التنمية المستدامة
التنمية الاجتماعية		المكان المفضّل للعيش والعمل، والمقصد المفضل للزائرين	
الأمن والعدل والسلامة		محور رئيسيّ في الاقتصاد العالميّ	
التنمية الاقتصادية		حكومة رائدة ومتميزة	
قطاعات حيوية تُسهم في التنوع الاقتصاديّ		موطن لأفراد مبدعين وممكَّنين، يملؤهم الفخر والسعادة	
قطاعات حيوية تُسهم في التنوع الاقتصاديّ		مدينة ذكية ومستدامة	

رؤية عجمان 2021	أهداف التنمية المستدامة	خطة الفجيرة 2040	أهداف التنمية المستدامة
حكومة متميزة		حماية الموارد الطبيعية والاحتفاء بالثقافة والتراث	
اقتصاد أخضر		بناء بيئة مستدامة	
مجتمع نابض بالحياة		اقتصاد مزدهر	
مكان أفضل للعيش		بناء مجتمع من المواطنين الفاعلين ذوي المهارة	

رؤية رأس الخيمة 2015 - 2017	أهداف التنمية المستدامة
مواهب بشرية مبدعة	
اقتصاد تنافسيّ	
جودة الحياة والمعيشة	
حكومة رائدة ومتميزة	
نظام بيئيّ وصحيّ متكامل	

الفصل الخامس:
دور الشركاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

دور الشباب في خطة التنمية المستدامة 2030

بلغ تعداد الشباب في العالم الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما 1.2 مليار شاب تقريبا في عام 2015، أي بنسبة شخص واحد إلى كل 6 أشخاص في العالم، وبحلول عام 2030 - التاريخ المستهدف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة - من المتوقع أن يرتفع هذا العدد بنسبة 7% ليصل إلى 1.3 مليار شاب.[9]

يواجه شباب اليوم تحديات كبيرة أمام صنع مستقبل مشرق، ولقد أقرت خطة تحقيق أهداف التنمية المستدامة أن الشباب يشكلون عاملا حاسما ومساعدا نحو التغير، وذلك في حال إمدادهم وتمكينهم بالمهارات المناسبة والفرص اللازمة لتحقيق إمكاناتهم وتعزيز النمو الاقتصادي والمساهمة في عمليات السلام والأمن والتصدي لتحدي المناخ.

ومع استمرار زيادة تعداد السكان من فئة الشباب، أصبح لزاما على الحكومات أن تدمج هؤلاء الشباب كقوة محركة نحو التنمية، حيث تقع المسؤولية الرئيسية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة على عاتق الحكومات، بيد أن إشراك الشباب ومشاركتهم المباشرة أصبحا أمرين ضروريين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ حيث تمثل تلك الأهداف ركيزة ضخمة لحاضر المجتمعات العالمية ومستقبلها.

---

8 التحديد الأولي: تجرى مراجعته سنويا، ويجرى حاليا تحديث خطط التنمية لإمارتي الشارقة وأم القيوين

9 شعبة السكان في الأمم المتحدة، عام 2015. http://www.un.org/esa/socdev/documents/youth/fact-sheets/YouthPOP.pdf

ويتطلب تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030 منهجية قادرة على الاستجابة لأصوات واحتياجات شباب العالم، وتستطيع الحكومات والقادة العالميون تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تزويد الشباب بالمهارات والمعرفة والثقة لتطوير الجيل ودعم التنمية المستدامة الطويلة الأجل.

دور الشباب في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 - من منظور دولي

يعد جيل الشباب اليوم هو أكبر جيل شهده العالم حتى الآن؛ حيث يشكل الشباب ما يقارب من ربع تعداد البشرية، ويعيش 90% من شباب العالم في الدول النامية، في منطقة جنوب آسيا وقارة أفريقيا على وجه الخصوص، بنسبة شاب واحد من بين كل ثلاثة أشخاص، وتشير الاتجاهات والتوقعات الديموغرافية إلى أن نسبة الشباب آخذة في الانخفاض، ومن المرجح أن تنخفض دون نسبة 20% بحلول عام 2075. [10]

ويملك العالم، على مدى العقود القليلة القادمة، فرصة تاريخية لجني ثمار هذه الميزة الديموغرافية الواعدة التي يقدمها لنا "جيل الأمل"، والعمل معهم نحو تحقيق مستقبل سعيد وصحي ومزدهر للجميع.

إن التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة سيعود بالأثر الإيجابي على العالم دون شك، غير أن دعم الشباب وإدماجهم والاستثمار فيهم من الأمور الضرورية لتحقيق خطة التنمية المستدامة 2030، وخلال الاثني عشر عاما القادمة وبحلول عام 2030، ستكون فئة الشباب حول العالم هي الفئة الأكثر تأثرا بنجاح تنفيذ هذه الأهداف أو فشلها، بل إن من مصلحة العالم العليا أن يشركهم مباشرة ويستثمر فيهم من أجل نجاح الخطة بوصفهم شركاء، إذ إنهم أكثر الرابحين أو الخاسرين.

ويستطيع الشباب تأدية أدوار متعددة في تنفيذ الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة، وتتراوح الموضوعات المحورية التي يمكن أن يؤثروا فيها ضمن إطار الخطة بين بناء السلام (الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة)، والتمكين الاقتصادي والمشاركة والابتكار (الأهداف الثامن والتاسع والسابع عشر من أهداف التنمية المستدامة)، وحماية البيئة (الأهداف السابع والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة)، والتمكين الاجتماعي (الأهداف الأول والثاني والخامس والعاشر من أهداف التنمية المستدامة). ويهدف الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف) إلى تنشيط الشراكات بين الحكومات، بما في ذلك القطاعان الحكومي والخاص. وينبغي تشجيع الشباب على المشاركة في هذه الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين بهدف إدماج حلولهم من أجل التنمية المستدامة. ويعد الشباب من العناصر المحركة نحو التغيير في المجتمعات المحلية، ويمكنهم أن يؤدوا دورا رئيسيا في إشراك الجماهير على مستوى القاعدة الشعبية، كما يتعين على أصحاب المصلحة والحكومات على الصعيد العالمي تنسيق جهودهم لتقديم مبادرات فعالة تعمل على تعزيز حقوق الشباب عبر إشراكهم في عملية صنع القرار، إذ يشجع الالتزام السياسي الجاد ورصد المخصصات المالية الكافية الشباب على امتلاك الطموح والتطلعات والقدرة على صنع التحول الأكثر فعالية الرامي إلى جعل العالم مكانا أفضل للجميع.

سياسات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل إشراك الشباب

تم تعيين معالي شما بنت سهيل المزروعي في منصب وزيرة الدولة لشؤون الشباب في فبراير 2016، لتصبح وهي في عمر 22 أصغر وزيرة في مجلس وزراء الإمارات وأصغر وزيرة حكومية في العالم.

ولقد أبدت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماما هائلا بتطلعات الشباب من خلال توفير العديد من الفرص، كما شجعت دولة الإمارات العربية المتحدة الإدماج الإيجابي للشباب سعيا منها نحو المزيد من الفهم لاحتياجاتهم ووجهات نظرهم بشأن مختلف المسائل، حيث جرى تنفيذ العديد من المبادرات التي تطلبت إشراك الشباب لدى تعيين وزيرة الدولة لشؤون الشباب.

وكانت أول مبادرة يتم تنفيذها هي تأسيس مجلس الإمارات للشباب برئاسة معالي شما بنت سهيل المزروعي، وكذلك تأسيس مجالس محلية للشباب على مستوى الإمارات السبع، ويتألف المجلس من ممثلين من الشباب عن كل إمارة تم اختيارهم عبر إجراء مقابلات شخصية معهم، ويشارك الشباب مع الجهات الفاعلة في عملية رسم السياسات بهدف التأثير وتحسين القرارات المتخذة بشأن السياسات المعنية بالشباب، وذلك من خلال التطوع بأوقاتهم والانضمام إلى المجلس.

يسمح إنشاء منصة على المستوى الاتحادي للمواءمة مع المستوى المحلي بوضع خطط تنمية محلية تتضمن أصواتا من الشباب في عملية رسم السياسات، كما تسمح هذه المبادرة لمجالس الشباب المحلية بتحديد أولوياتها في إطار أهداف التنمية المستدامة ضمن مجتمعاتها، وتسمح كذلك بتداخل خطط التنمية الخاصة بالإمارات المعنية مع خطة التنمية الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة (رؤية الإمارات 2021). ولقد توصل تحليل مبدئي إلى أن خطط التنمية الخاصة بالإمارات السبع جميعها تشترك في أربعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة، وهي: الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (التعليم ذو الجودة)، والهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، وبالإضافة إلى ذلك، فإن أوجه التباين في خطط التنمية المحلية قائمة على الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية الخاصة بكل إمارة.

"حلقات شبابية" هي مبادرة منبثقة عن مجلس الإمارات للشباب، أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، وهي عبارة عن مناقشات يستطيع الشباب من خلالها المشاركة معا وتبادل الأفكار بشأن الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وقيادة الأثر المجتمعي من خلال القيادة الشبابية. وتستطيع المجالس المحلية من خلال "حلقات شبابية" أن تنشئ قنوات اتصال مجتمعية مع الفئة الأحدث سنا ديموغرافيا في المجتمع، مما يسمح بتبادل الخبرات وتعزيز الحوار مع الشباب وفيما بينهم. وقد أثمرت الحلقات عن عدة فوائد، من بينها إطلاق "برنامج 100 موجه" بمشاركة 100 شخصية قائدة ومؤثرة من القطاعين الحكومي والخاص بهدف توجيه شباب دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حملة على وسائل التواصل الاجتماعي عبر وسم (#الحوار_الوطني_حول_الشباب)، وهي منصة للشباب الإماراتي للتعبير عن تطلعاتهم لتحديد الأجندة الخاصة بـ "خلوة شباب". وقد جمعت الخلوة التي انعقدت لمدة يومين 100 شاب وشابة من جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة لمناقشة أكثر المواضيع إلحاحا التي تهم جيلهم، كما تم اعتماد 20 مقترحا متعلقا بالشباب أثناء تلك الخلوة لتنفيذها.

---

10 تقرير مؤشر تنمية الشباب العالمي 2016، سكرتارية أعضاء دول الكومنولث، تشير إلى توقعات سكان الأمم المتحدة

علاوة على ذلك، تم تعديل الأجندة الوطنية للشباب التابعة لوزارة شؤون الشباب للاستجابة للشواغل والنتائج المعروضة أثناء انعقاد "خلوة شباب". وتعد "الأجندة الوطنية للشباب" هي الأجندة الأولى من نوعها في دولة الإمارات العربية المتحدة والرائدة في إشراك الشباب - تحت عنوان بالشباب ومن أجل الشباب.

وبالتعاون مع مركز محمد بن راشد العالمي للأوقاف والهبات، أنشأ مجلس الإمارات للشباب "وقف الشباب" لتمويل ودعم مشروعات الشباب، وهو الوقف الأول من نوعه في العالم، وتقدم المنظمات المشاركة في هذا الوقف خدمات بقيمة 5 ملايين درهم سنويا لزيادة مشاركة الشباب في المجتمع ومساعدتهم على بدء مشروعاتهم الخاصة.

ويعد "برنامج قيادات حكومة الإمارات" أحد أهم مبادرات إعداد الشباب وتمكينهم كي يصبحوا صناع قرار المستقبل في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم هذا البرنامج بالتعاون مع وزارة الدولة لشؤون الشباب لبناء وتطوير قيادات المستقبل، وذلك بالتعاون مع أفضل المؤسسات العالمية، ويعتبر البرنامج مثالا على جهود حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لتمكين شبابها في المستقبل، وذلك بتزويدهم بالمهارات الملائمة التي تتناسب مع التحديات المستقبلية العالمية.

وقد أطلق مجلس الإمارات للشباب "بيانات شبابية" لتعزيز مشاركة البيانات بين القطاعين العام والخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن المجالات ذات الأهمية المباشرة لشباب الدولة، كما تم اعتماد نموذج مجلس الشباب في العديد من القطاعات في دولة الإمارات العربية المتحدة مثل مجالس الشباب في الجهات الحكومية، ومجالس الشباب في الشركات، ومجالس الشباب في المنظمات، وتم أيضا تشكيل المجلس العالمي لشباب الإمارات ليكون حلقة وصل تربط الشباب الإماراتي الدارسين في الخارج بهدف صنع التغيير الإيجابي في جامعاتهم ومجتمعاتهم المحلية.

ولا يقتصر تمكين الشباب على شباب دولة الإمارات العربية المتحدة، بل يمتد إلى شباب العالم العربي، حيث عقد منتدى شباب العرب تحت رعاية صاحب السمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير شؤون الرئاسة، ضمن فعاليات القمة العالمية للحكومات في عام 2017. ويعد منتدى شباب العرب المنتدى الأول من نوعه الذي يجمع 150 ممثلا من الشباب من 22 دولة عربية، ومن نتائج هذا المنتدى إطلاق إستراتيجية الشباب العربي، كما أعلن صاحب السمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان افتتاح مركز الشباب العربي ومقره أبوظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتهدف جميع المبادرات التي تركز على الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تشجيع مشاركة الشباب في جميع القطاعات الحكومية، وتعمل مجالس الشباب على تيسير الحوار بشأن أهداف التنمية المستدامة بين المستويين الاتحادي والمحلي للحكومة، وضمان تحقيق التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالتوازي مع العمل على وضع خطط التنمية على الصعيد الوطني.

وترحب دولة الإمارات العربية المتحدة بمشاركة الشباب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي الواقع تتخذ رؤية الإمارات 2021 من الشباب شركاء مهمين في هذا المسعى، وتكفل دولة الإمارات العربية المتحدة حقوق الشباب والأجيال المقبلة وتأخذها في الاعتبار في جميع مجالات السياسة، كما تعمل الإستراتيجيات المتماسكة المعمول بها لخدمة الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة برمتها بوصفها محركات نحو النمو الاقتصادي وتعزيز المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والمدنية.

إن عام 2030 على بعد اثني عشر عاما فقط، وبعد اثني عشر عاما من الآن، سيعترف العالم بأن الشباب الإماراتي اليوم كانوا مشاركين مؤثرين في التنفيذ الناجح لخطة التنمية المستدامة 2030.

إشراك القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تعد المشاركة مع القطاع الخاص بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية جزءا من النموذج التشغيلي لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد سلط الفصل السابق الضوء على الطرق المتعددة لعمل الهيئات الاتحادية والمحلية مع القطاع الخاص في سعيهم الرامي إلى إدخال مساهمات لدى وضع السياسات وسن التشريعات، وكذلك عند مناقشة المبادرات ووسائل التنفيذ الرامية إلى تحقيق أهداف الأجندة الوطنية. وتشجع الوزارات المكلفة بتحقيق أهداف الأجندة الوطنية على العمل مع القطاع الخاص على نحو وثيق. وكما هو متوقع لهذا التعاون أن يكون أكثر اتساعا في المجالات المعنية بتقديم الخدمات العامة الأساسية -كالتعليم والصحة والبنية التحتية وخدمات البلدية وما إلى ذلك - إلا أن الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص تتضمن تبادل البيانات بشكل متزايد لتقديم الخدمات الذكية، وتنفيذ إطار عمل للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتعبئة الموارد بهدف تحقيق التنمية المستدامة والجهود المشتركة لإشراك العامة في قضايا سبل العيش المستدام.

تدار عملية إشراك القطاع الخاص الرامية إلى إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن إطار الآليات المؤسسية القائمة بهدف خدمة الأجندة الوطنية وخطط التنمية المحلية، ومع ذلك، يجري استكشاف مسارات جديدة لتحقيق الشراكات، أولها: إشراك الجهات الاتحادية بوصفها أعضاء اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات مع الشركاء المعنيين بمجال الصناعة بهدف حشد الدعم لتحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية خلال سنة بعينها، ولأعضاء اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة حرية العمل مع من تراه مناسبا من شركاء القطاع الخاص بهدف تحقيق تقدم في أهداف التنمية المستدامة. والمسار الثاني لشراكة القطاعين الحكومي والخاص هو من خلال شبكة الإمارات للاتفاق العالمي للأمم المتحدة التي نشطت في مجال التوعية بشأن أهداف التنمية المستدامة تحديدا، وفي تشكيل أجندات المسؤولية المجتمعية للشركات الخاصة في المؤسسات العاملة في دولة الإمارات. وتماشيا مع مهمة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة المتمثلة في "تعبئة الحركة العالمية للشركات المستدامة وأصحاب المصلحة نحو بناء العالم الذي نريد" تسهل شبكة الاتفاق العالمي العمل الجماعي عالي الأثر بالتعاون مع فرق العمل التي تضم شركات متنوعة بهدف التصدي لمختلف الجوانب المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

تستضيف دائرة الأراضي والأملاك في دبي "شبكة الإمارات للاتفاق العالمي للأمم المتحدة" بمشاركة أكثر من 130 شركة ملتزمة بتنفيذ مبادئ الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة في القطاع الخاص، كما توفر الشبكة فرصا للمشاركة في العمل الجماعي للمنظمات الكبرى والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق الأهداف. وتتضمن الشركات الممثلة في مجلس الإمارات للشبكة المحلية كلا من: الجامعة الأمريكية في الشارقة، وشبكة نوادي الرؤساء التنفيذيين، ومجموعة شلهوب، والمجلس العالمي لتجارة السلع، وشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة "دو"، وشركة هاربور العقارية، ومجموعة ماجد الفطيم، ومينا للاستشارات العقارية، ومبادرة بيرل للشفافية.

ولسد الفجوة بين الصناعة والأوساط الأكاديمية، تضم الشبكة أعضاء من المؤسسات المعرفية مثل: الجامعة الأمريكية في دبي، وكلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية في الشارقة، ومعهد إدارة التكنولوجيا بدبي، وجامعة ميدلسكس في دبي، وجامعة باريس السوربون - أبوظبي، وكلية الأفق الجامعية. وفي عام 2017، أطلقت الشبكة بالشراكة مع المؤسسات الأكاديمية واحدة من مبادراتها الرئيسية وهي برنامج الشبكة المحلية للاتفاق العالمي للشباب الذي يعين سفراء من الشباب، وفي أقل من سنة تم تعيين 90 سفيرا بهدف زيادة التوعية بأهداف التنمية المستدامة.[11] وستمثل مجموعة سفراء الشباب القطاع الخاص في الحوارات والمناقشات ذات الصلة بقضايا أهداف التنمية المستدامة المنعقدة في مجلس الإمارات للشباب.

وقد أطلقت الشبكة المحلية مبادرة رواد أهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات، وتضم هذه المبادرة المنظمات التي اتخذت إجراءات مبكرة لإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبذلك تكون قد ضربت مثلا لقطاع الأعمال في السعي نحو الممارسات المستدامة. وتشارك المنظمات المندرجة ضمن مبادرة رواد التنمية المستدامة في دولة الإمارات في أحد الموضوعات الرئيسية الخمسة للأجندة الوطنية 2030، وهي: الشعوب، والسلام، والرخاء، والكوكب، والشراكات. وتشرف لجنة دولية على عملية الاختيار، كما تشارك شركة KPMG كمنسق من طرف ثالث بهدف ضمان الشفافية. ولقد كرمت الدفعة الأولى من المنظمات المشاركة في مبادرة رواد التنمية المستدامة في دولة الإمارات خلال حفل عقد في نوفمبر 2017، كما سيتم ترشيح تلك المنظمات للمشاركة في المخطط العالمي للرواد.

وتستضيف شبكة الإمارات للاتفاق العالمي للأمم المتحدة فعالية للاحتفال بإنجازاتها سنويا، وتسلط هذه الفعالية الضوء على أفضل الممارسات المحلية والعالمية في مجال شراكة القطاع الخاص من أجل التنمية المستدامة، كما توفر الفعالية منصة لإجراء نقاشات وحوارات وفرصا للتواصل فيما بين المشاركين.

تسعى الشبكة المحلية في عام 2018 إلى إشراك قطاعات واسعة من مجتمع الأعمال مع التأكيد بصورة خاصة على الصناعات ناقصة التمثيل في المجموعة الحالية للشركات الموقعة، كما تعمل على تعجيل برنامج عمل سفراء الشباب بالسعي نحو إجراء حوار مع مجالس الإمارات للشباب بصفة خاصة، وتبسيط الأنشطة في إطار إستراتيجية إشراك الشباب في وزارة شؤون الشباب، كما ستعمل فرقة عمل شبكة تمكين المرأة على توسيع جدول أعمالها بهدف التركيز على تعزيز المبادئ الأساسية لتمكين المرأة على وجه الخصوص، كما ستعزز الشبكة مبادرة رواد أهداف التنمية المستدامة. وختاما، ستعمل الشبكة على تنشيط برنامج العمل المعني بفرق العمل الحالية، وتأسيس فرق جديدة عند الاقتضاء، ونشر التقرير السنوي بشأن الآثار المترتبة على أنشطتها.

دور المؤسسات المعرفية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تدرك دولة الإمارات العربية المتحدة الدور الذي تؤديه المؤسسات المعرفية مثل الجامعات والمؤسسات الفكرية بوصفهم شركاء رئيسيين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتستضيف دولة الإمارات العربية المتحدة 79 مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، كما تستضيف العدد الأكبر من فروع الجامعات الدولية على مستوى العالم. وتضم مؤسسات التعليم العالي كلا من الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة والمراكز البحثية والكليات والمدارس المهنية التي تقدم ما يزيد عن 780 برنامجا أكاديميا وبحثيا.[12] حيث تم تأسيس أكثر من 40 فرعا للجامعات الدولية في دولة الإمارات العربية المتحدة لتستقطب قاعدة متنوعة من الطلاب. ويتضح التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن الميزانية المخصصة للتعليم العالي في حجم الاستثمارات الضخمة في الجامعات، حيث تضمنت ميزانية عام 2016 تخصيص 10.2 مليارات درهم إماراتي (أي ما يعادل 2.72 مليار دولار أمريكي) لقطاعي التعليم العام والتعليم العالي.[13] هذا بالإضافة إلى المجامع الفكرية والمؤسسات البحثية الممولة حكوميا، ومنها على سبيل المثال: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، ومعهد "مصدر" للعلوم والتكنولوجيا، وكلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية.

وفي ضوء هذا الموضوع، تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الاستفادة من المعرفة والمصادر والشراكات التي يستطيع أن يقدمها قطاع التعليم العالي بهدف تحقيق تقدم في إنجاز أهداف التنمية المستدامة. وثمة إدراك بأهمية الأبحاث المتعددة التخصصات التي تركز على إيجاد الحلول بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بالنظر إلى أوجه التداخل المعقدة بين غايات هذه الأهداف. ويتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ بها معلومات تفصيلية وحلولا شاملة؛ الأمر الذي يستدعي وجود خبرات متعددة التخصصات، وكما هو الحال في بعض الحالات المعينة التي تستلزم إعادة تعيين الحدود التقليدية الفاصلة بين العلوم البحتة والتطبيقية والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية والقانون والسياسة العامة في حال حققت أهداف التنمية المستدامة آثارا إيجابية دائمة على مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتعد المؤسسات المعرفية شريكة أساسية في عملية ابتكار الحلول المشتركة وتصميمها جنبا إلى جنب مع أصحاب المصلحة كالحكومات الوطنية والمحلية، والقطاع الخاص، والشباب، والمجتمع المدني.

وتحدد اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة ثلاثة مجالات للتعاون بين المؤسسات المعرفية في القطاعين العام والخاص التي ستساعد إلى حد كبير في تحقيق التقدم في إنجاز أهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أولا: تعمل المؤسسات المعرفية بوصفها مؤسسات حاضنة للابتكار التكنولوجي والريادة الفكرية. وينبغي أن تهدف الأجندات البحثية في المؤسسات المعرفية إلى استحداث نماذج جديدة للبحث والابتكار تقدم حلولا تعنى بالتنمية المستدامة، ومن الضروري التركيز على الأبحاث المستندة على الأدلة بشأن أهداف التنمية المستدامة - ومثال ذلك الأبحاث التي أجرتها كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية وأكاديمية الإمارات الدبلوماسية - وذلك بهدف تطبيقها في خدمة الأهداف التنمية المستدامة.

ثانيا: تستطيع المؤسسات المعرفية أن تلعب دورا في إضفاء الطابع المحلي على المعارف الدولية، حيث يتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ترجمة الأجندات العالمية إلى سياق محلي، ويجب أن تؤدي المؤسسات المعرفية دورها في تسهيل ونقل المعرفة والمعلومات، ويعد مثل هذا التعاون ضروريا في تعزيز تبادل الموارد وصياغة مستقبل دولة الإمارات العربية المتحدة بوصفها اقتصادا تنافسيا قائما على المعرفة. لم تستغل الشبكات العالمية المكونة من الطلاب والأكاديميين والباحثين استغلالا كاملا باعتبارها مصدرا للمعرفة، بهدف التخفيف من المشاكل الشائعة في السياسة العامة. وتهدف دولة الإمارات العربية المتحدة، في ضوء نظرتها الدولية، إلى أن تكون شريكا فعالا وحريصا على نشر الأبحاث الرائدة الرامية إلى حل القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة بغض النظر عن منشئها.

ثالثا: تهدف دولة الإمارات العربية المتحدة إلى ضمان إدراج المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة في المناهج الدراسية في جميع مراحل التعليم الثانوي والتعليم العالي، وتعد التنمية المستدامة نموذجا حديثا نسبيا، كما أنها تختلف اختلافا جذريا عن نماذج التنمية التقليدية التي تمنح الأولوية

---

11 يمكن الاطلاع علىالموقع الرسمي لسفراء الشباب على الموقع الإلكتروني: ungcuae.org

12 ورقة عمل "التنافسية: سياسات وممارسات" الصادرة عن الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدةبعنوان: التعليم العالي.. حجر الأساس لبناء مستقبل دولة الإمارات العربية المتحدة 2014

13 ميزانية 2017، وزارة المالية، الإمارات العربية المتحدة، https://www.mof.gov.ae/Ar/budget/fedralBudget/Pages/Budget2017.aspx

للنمو الاقتصادي في بعض الأحيان على حساب النتائج الاجتماعية والبيئية، لتصبح التنمية المستدامة راسخة بوصفها الإطار السائد لتحليل صلاحية السياسات وقياس مستويات المعيشة والرخاء ورفاه المواطنين، من الضروري أن تصبح التنمية المستدامة الخطاب السائد وأن تشكل جزءا من الحوار اليومي لأجيالنا المقبلة.

الفصل السادس:
برامج وتكنولوجيات التمكين

إستراتيجية الابتكار الوطنية

تحدد الإستراتيجية الوطنية للابتكار التوجه العام للسياسة العليا في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتهدف الإستراتيجية الوطنية للابتكار إلى تنفيذ رؤية الإمارات 2021 بأن تكون ضمن الدول الأكثر ابتكارا على مستوى العالم بحلول اليوبيل الذهبي لدولة الإمارات في عام 2021، كما تعرف الإستراتيجية مفهوم الابتكار بأنه "التطلع إلى تحقيق التنمية عبر توليد أفكار إبداعية واستحداث منتجات وخدمات وعمليات جديدة ترتقي بجودة الحياة".

تهدف الإستراتيجية إلى:

- ضمان بيئة داعمة للابتكار (يتضمن ذلك تعزيز الإطار التنظيمي للابتكار، وتوفير البنية التحتية التكنولوجية، والخدمات الداعمة، والاستثمارات والحوافز).
- ترسيخ ثقافة تشجع على الابتكار بين الأفراد والشركات والقطاع الحكومي.
- التركيز على سبعة قطاعات رئيسية تقود الابتكار على الصعيد الوطني (انظر الرسم أدناه: إطار الإستراتيجية الوطنية للابتكار).

اطار استراتيجية الإبتكار الوطنية

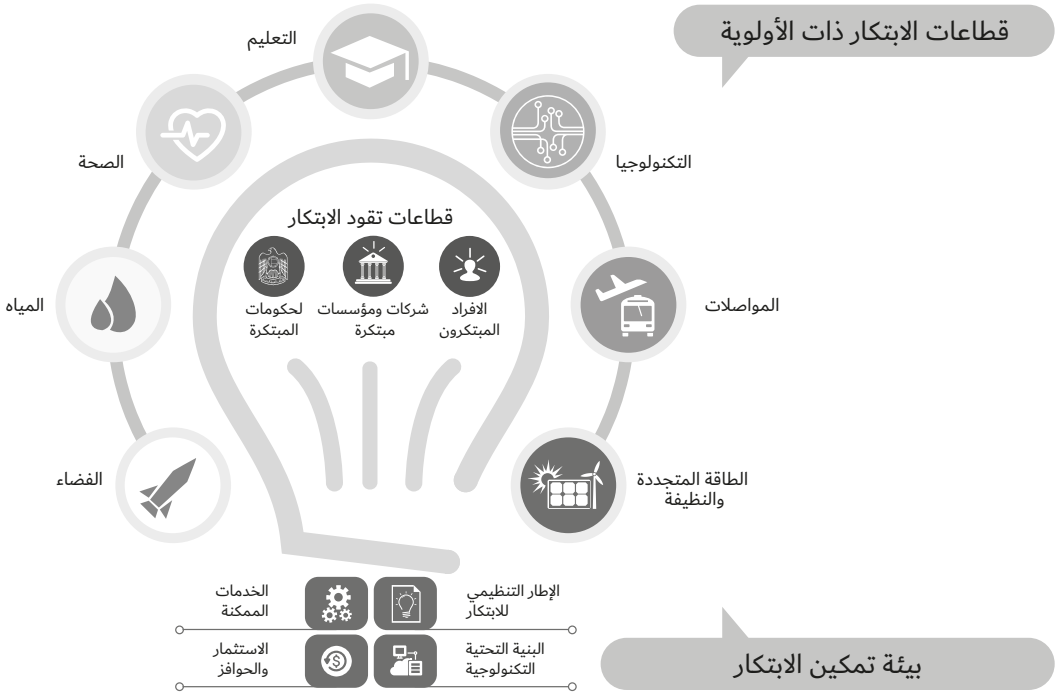

السياسة العليا للعلوم والتكنولوجيا والإبتكار في دولة الإمارات

أسست دولة الإمارات العربية المتحدة السياسة العليا لدولة الإمارات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار كخطوة أساسية في جهودها الرامية إلى تحقيق التنوع الاقتصادي والازدهار للدولة، ويمثل أحد أهداف الإستراتيجية إعداد دولة الإمارات لعالم ما بعد النفط وإمكانية التحول إلى اقتصاد المعرفة، كما يقدم إطار السياسة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار مع إستراتيجية الابتكار الوطنية وسيلة لتنفيذ رؤية الإمارات 2021 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإستراتيجية "مئوية الإمارات 2071".

وإيمانا من دولة الإمارات العربية المتحدة بأهمية الابتكار ودوره في التقدم الاقتصادي، تأتي رؤية الإمارات 2021 تأكيدا على دور العلوم والتكنولوجيا والابتكار كمحركات أساسية للنمو والتقدم، ودورها في التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، وضمان تحقيق التنمية المستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

تحدد الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 مستهدفات طموحة لتحقيق نتائج في ملفات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، فقد تم تصنيف دولة الإمارات بين البلدان العشرة الأولى عالميا في مؤشر الابتكار العالمي وتهدف دولة الإمارات إلى مضاعفة الإنفاق على البحث والتطوير إلى ثلاثة أضعاف بحلول عام 2021. واعترافا بدور رأس المال البشري في تعزيز الابتكار، تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى زيادة نسبة عاملي المعرفة إلى 40% من إجمالي القوى العاملة، وإحراز تصنيفات متقدمة لطلابها في مجالات الرياضيات والعلوم والقراءة لتحقيق مرتبة متقدمة بين أعلى 20 بلدا بحلول 2021. وتهدف العديد من النتائج إلى المساعدة في تحقيق التقدم أو الاستشراف وتحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة.

تشمل مجالات التركيز المتعلقة بسياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكار مجالات واسعة النطاق مثل: التعليم والصحة والطاقة والأمن الغذائي والمياه والمدن المستدامة وغيرها (انظر الرسم: مجالات تركيز سياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكار)، ويقدم جدول الأعمال الموسع بشأن السياسة العليا في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار آلية لإيجاد حلول مبتكرة لجميع أهداف التنمية المستدامة، ولذلك من المهم الاعتراف بأن سياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكار، سواء بشكلها الحالي أو في الإصدارات اللاحقة، تهدف في صميمها إلى خدمة الأجندة الاتحادية والمحلية للتنمية في دولة الإمارات، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومئوية الإمارات 2071.

القطاعات الإستراتيجية في دولة الإمارات

مجالات تركيز سياسة العلوم والتكنولوجيا والابتكار

الإطار المؤسسي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار

أعلنت اللجنة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في نوفمبر 2014، أن هدفها يتمثل في رصد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للابتكار وتعزيز التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين الجهات الاتحادية والمحلية، ومتابعة التقدم المحرز لمبادرات الابتكار ومؤشراتها ذات الصلة على مستوى الدولة، مع تفعيل دور القطاع الخاص في مجال مساهمته الاجتماعية والاقتصادية في دعم الابتكار.

وعلاوة على ذلك، تم تعيين وزيرين للعلوم المتقدمة والذكاء الاصطناعي كجزء من الإعلان الثالث عشر لمجلس الوزراء في أكتوبر 2017، ويضطلع كل منهما بمسؤولية تعزيز برنامج عمل الإستراتيجية الحالية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في برامج عمل الحكومة الاتحادية، وكذلك وضع الأسس بشأن إستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار الطويلة المدى الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومئوية الإمارات 2071.

وفي عام 2018، تشكل الفريق العامل من اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة بالشراكة مع وزراء العلوم المتقدمة والذكاء الاصطناعي تباعا والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لإعداد تحليل مفصل بشأن كيفية تحقيق إستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأهداف التنمية المستدامة.

البيانات والإحصاءات

تمثل أهداف التنمية المستدامة أجندة عالمية طموحة وإطار عمل يتسم بالاستعمال المكثف للبيانات على نحو متناسب، كما يتطلب هذا الإطار إطلاع الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ السياسات وتقديم الخدمات على البيانات الواردة من النظام الإحصائي الوطني والبيانات الواردة من خارج إطار الحكومة.

وتمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة نظاما إحصائيا اتحاديا مؤلفا من مكاتب إحصائية على المستويين الاتحادي والمحلي للحكومة، ويمثل النظام الإحصائي الوطني لدولة الإمارات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، والمكاتب الإحصائية الوطنية في جميع الإمارات السبع، والوزارات، والسلطات، والجهات الحكومية التي تجمع أو تنتج بيانات إدارية كجزء من صميم أعمالها، ويتمثل دور الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء - بوصفها مكتب الإحصاءات الوطنية لدولة الإمارات - في تهيئة الحوكمة والتنسيق والدعم لبناء القدرات على امتداد النظام الإحصائي الوطني، والعمل بوصفها المصدر الرئيسي للإحصاءات الرسمية على المستوى الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وإقرارا بالمطالب التي فرضتها أهداف التنمية المستدامة على الأنظمة الإحصائية، وافقت اللجنة الوطنية على البدء في توسيع القدرات وتنويع المصادر وإنتاج البيانات بهدف مواكبة عملية صنع القرارات المعنية بأهداف التنمية المستدامة، كما وافقت اللجنة على تشكيل مجموعات عمل وفرق عمل للتنسيق بين جمع البيانات وإعداد خطة تنفيذ إحصائية على نطاق النظام الإحصائي الوطني لتكون بمثابة الإستراتيجية المعنية بالكيفية التي تعتزم بها الحكومة رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ورفع تقاريرها، كما تجرى حاليا دراسة التعاون مع شركات القطاع الخاص المسؤولة، ونفذت العديد من المشروعات التجريبية لتقييم جودة الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في إعداد قواعد البيانات الثرية اللازمة لأهداف التنمية المستدامة. وتسعى اللجنة الوطنية إلى الاستفادة من إطار العلوم والتكنولوجيا والابتكار لدولة الإمارات والتعاون مع قطاعات الدولة الرائدة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار (مثال مبادرة بيانات دبي وقطاع الفضاء وغيرهما) بهدف تلبية الحاجة إلى البيانات.

تدرك دولة الإمارات أن إنتاج واستخدام البيانات والإحصاءات لتنفيذ السياسة العامة يمثل تحديا للعديد من الدول، ويشكل مسألة شائكة في منطقة الشرق الأوسط، وتتعاون دولة الإمارات العربية المتحدة مع منظمة الأمم المتحدة بهدف استضافتها لمنتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات في دبي عام 2018؛ (أنظر للصندوق) وذلك حتى تصبح دولة الإمارات مشاركا فعالا في الأوساط الإحصائية العالمية، ولضمان إيلاء الاهتمام اللازم للبيانات والسياسات القائمة على الأدلة ضمن خطاب السياسة العامة الوطنية وفي المناقشات الدولية، وسيشكل هذا المنتدى الحدث العالمي الأهم الساعي نحو توطيد التعاون وتعزيز التوعية بقضايا البيانات التي تمس التنمية المستدامة.

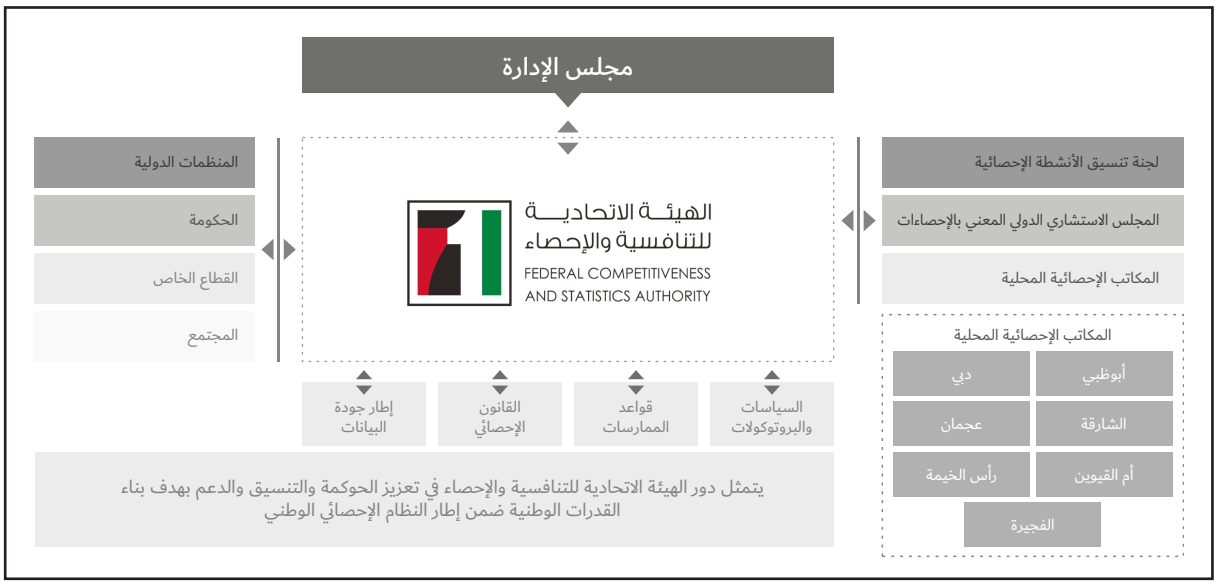

السعادة والرفاه بوصفهما من أولويات السياسة الوطنية

يسعى البشر على اختلاف خلفياتهم العرقية والثقافية إلى الحصول على حياة سعيدة وهادفة في مجتمعات تمكنهم من النمو والازدهار.

قال مؤسس الدولة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (رحمه الله) لدى تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1971، "إن أهم إنجازات الاتحاد في نظري هي إسعاد المجتمع"، فالشيخ زايد كان يرى أن ثروة أمته تكمن في سعادة شعبه، مشيرا إلى أن السعادة أكبر من تكون مجرد رفاه اقتصادي، ومن ثم، فإن السعي نحو السعادة ليس بالأمر الجديد على دولة الإمارات العربية المتحدة، بل هو سعي تمتد جذوره في أعماق تاريخ هذه الدولة.

دور الحكومة في تحقيق السعادة والرفاه

وإلى عهد حديث جدا، لم تبذل الحكومات أي محاولات لقياس مستوى سعادة المواطنين والرفاه الذاتي إجمالا، ويعود ذلك إلى المفهوم الشائع القائل بأن هذه المفاهيم فضفاضة ومبهمة للغاية حتى إنه يصعب قياسها بأسلوب سليم وموثوق به من الناحية العلمية، إلا أنه خلال العقدين الماضيين، أخذ قياس الرفاه الإنساني في تلقي قدر كبير من الاهتمام، بل إن قياس الرفاه أصبح نشاطا روتينيا في مجال السياسة العامة - سواء أكان ذلك من جانب هيئات الإحصاء الوطنية أو من جانب الجهات الحكومية المنفردة في جميع أنحاء العالم.

ولذلك أدرجت السعادة مؤخرا ضمن العديد من نصوص دساتير الحكومات دليلا على الإدراك بأهمية عنصر السعادة في تحقيق الحوكمة الناجحة الرامية إلى تعزيز رفاهية المجتمع. ومؤخرا، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (A/RES/65/309) بتوافق الآراء، الذي يدعو إلى تبني السعادة بوصفها نهجا شاملا تجاه التنمية، كما يدعو إلى اتخاذ تدابير إضافية تجسد على نحو أفضل أهمية السعي إلى تحقيق السعادة والرفاه في سياق التنمية، ليستعان بها في توجيه سياساتها العامة. ولتوجيه هذا السعي، أصبح علم السعادة مصدرا تستطيع الحكومات الرجوع إليه لضمان تحقيق رفاه الشعوب بوصفه هدفا ممكن تطبيقه عمليا من قبل الحكومات، وفي إطار إستراتيجيات السياسة العامة.

وتشارك دولة الإمارات العربية المتحدة إيمانها الصادق بأن السعادة هي المقياس الأساسي للتقدم الاجتماعي والهدف الواجب على الحكومات اتباعه وإدماجه ضمن أطر تنفيذ خططها الوطنية. وتهدف رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق السعادة إلى جعل صانعي السياسات يسعون نحو إقامة مجتمع تأتي سعادة شعبه في المقام الأول، وذلك من خلال الحفاظ على استدامة البيئة التي تمكنهم من الازدهار، وأن تصبح مصدرا ملهما للمنطقة العربية والعالم أجمع. ومن المهم إدراك "السعادة" هنا فهي لا تعبر عن السعادة اللحظية أو المشاعر قصيرة المدى في الغالب، ولكنها تشير إلى السعادة المستدامة الحقيقية وسعادة المجتمع وتحقيق المزيد من السعادة للمزيد من البشر. وفضلا عن ذلك، لا تعني السعادة غياب القوانين والسياسات التي تنظم المجتمع؛ بل إنها تكفل وضع السياسات والقوانين لضمان تعزيز الرفاه الاجتماعي.

يتم تطبيق ذلك عمليا من خلال ربط السعادة بمحاور السياسات المعروفة بتعزيز مستوى رفاهية الشعوب ذات الصلة بالاقتصاد، والدخل، والعمل، والتعليم، والصحة، والدمج الاجتماعي، والخدمات العامة، والبيئة. ويستند ذلك إلى الدراسات التي أظهرت أن بيئة الأفراد الأسعد هي التي تتوفر فيها زيادة الدخل، وانخفاض البطالة، وتحسين جودة التعليم والصحة والسياسة البيئية والخدمات العامة، والمستوى العالي من التسامح في المجتمع. ولذلك يمكن القول أن السعادة بناء يرتبط ارتباطا وثيقا بالأهداف السياسية مثل تقديم أفضل نوعية من خدمات الصحة العامة أو الخدمات التعليمية أو بذل الجهود الرامية إلى زيادة الإنتاجية. وفي حقيقة الأمر، تعد فوائد السعادة الموضوعية ذات أهمية كبرى، حتى وإن لم تكن السعادة هي الهدف الأسمى. وهناك الكثير من الأسباب التي تجعل من عملية قياس السعادة أمرا مهما - حيث تبرز ثلاثة استخدامات سياسية واضحة لبيانات السعادة، أولها: القدرة على رصد التقدم المحرز في تحقيق رفاه الشعوب، وثانيها: العمل كأساس لصياغة السياسات، وآخرها: توفير المعلومات اللازمة لتقييم السياسات.

ومن الجدير بالتوضيح أنه على الرغم من قدرة الحكومات على وضع السياسات ومواءمتها بهدف توفير سبل العيش السعيد والإيجابي، إلا أن الحكومات لا يمكنها أن تضمن سعادة الأفراد أو أن تفرض السعادة، وبينما يتعين على الحكومات توفير أفضل ظروف ممكنة لتحقيق السعادة، إلا أن قرار تحقيق السعادة يقع في نهاية المطاف في أيدي الأفراد والمجتمعات.

وزير الدولة للسعادة وجودة الحياة

تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إقامة إطار مؤسسي يمكن عن طريقه تحقيق السعادة عن طريق الجهود المنظمة المبذولة من جانب الحكومة. ففي فبراير 2016، أعلنت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة عن تعيين معالي الوزيرة عهود بنت خلفان الرومي وزيرة دولة للسعادة لتتولى مسؤولية مواءمة جميع الخطط والبرامج والسياسات الحكومية لتحقيق بيئة أسعد لمجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي مارس 2016، قام صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم إمارة دبي، باستعراض وإقرار البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية. وفي أكتوبر 2017، تمت إضافة "جودة الحياة" إلى الحقيبة الوزارية لمعالي عهود الرومي، ليتم تعديل الحقيبة الوزارية لاحقا لتصبح "وزيرة الدولة للسعادة وجودة الحياة".

البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية

يشكل البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية مظلة تنضوي تحتها السياسات والمبادرات التي جرى وضعها لتحقيق الهدف المتمثل في الوصول بدولة الإمارات العربية المتحدة إلى أن تكون من بين أكثر الدول سعادة في العالم. إن المهمة الأسمى لهذا البرنامج هي جعل السعادة والإيجابية أسلوب حياة في المجتمع والهدف الأسمى للدور الذي تضطلع به الحكومة، ويحدد البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية السياسات والإستراتيجيات الرامية إلى تحسين البرامج والخدمات، كما يحدد مؤشرات الأداء الرئيسية لرصد التقدم المحرز، ويسعى البرنامج إلى ترسيخ السعادة والإيجابية بين جميع أفراد مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة، ويشمل ذلك المواطنين والمقيمين المغتربين والسائحين والمسافرين العابرين وأصحاب الهمم (ذوي الاحتياجات الخاصة) والأطفال وغيرهم، ويعزز ويشجع البرنامج على اعتماد أجندة شاملة للسعادة في القطاعين الحكومي والخاص.

ويتضمن البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية ثلاث ركائز هي:

1. السعادة والرفاه في بيئة العمل
2. السعادة والإيجابية باعتبارهما أسلوب حياة
3. قياس السعادة والرفاه (وضع معايير ومؤشرات وأدوات لقياس مستويات السعادة والرفاه والإيجابية)

دليل مواءمة السياسات الحكومية لتحقيق سعادة المجتمع

تقدر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية تهيئة بيئة إيجابية لجميع موظفي الحكومة وغرس قيم السعادة والإيجابية في جميع الوزارات والجهات الحكومية، ووجوب ترسيخ التركيز على منظور السعادة ضمن السياسات والبرامج والخدمات وبيئة العمل في الجهات الحكومية وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص لتحقيق سعادة المجتمع. الأمر الذي يفضي بدوره إلى تحسين مستوى خدمة المتعاملين وتعزيز الابتكار وتوفير فرص عمل أفضل، وكنتيجة لذلك تعزيز مستوى التنافسية والنهوض بالتنمية الاقتصادية على الصعيد الوطني.

وللمساعدة في ترسيخ هذا الهدف، أطلقت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة "دليل مواءمة السياسات الحكومية لتحقيق سعادة المجتمع" الرامي إلى إضافة منظور السعادة إلى عملية صياغة السياسات من خلال إعداد وجهات نظر وأدوات سياسية قابلة للتطبيق عند صياغة مبادرات سياسية جديدة وإعادة النظر في المبادرات الحالية، كما يتضمن الدليل "أداة تقييم أثر السياسات على سعادة المجتمع" - وهي أداة فحص إلزامية لأي سياسة مقدمة إلى مجلس الوزراء - لضمان اعتماد السعادة بنظرة شمولية في عملية صياغة السياسات، كما تقيم الأداة الأثر المتوقع لأي سياسة قائمة على سعادة المجتمع استنادا إلى المحاور الستة للتقييم، وهي: الاقتصاد والصحة والتعليم والمجتمع والثقافة والخدمات الحكومية والحوكمة والبيئة والبنية التحتية.

دولـة الإمـارات الـعـربـيـة الـمـتـحـدة
وأجـنـدة 2030 للـتـنـمـيـة الـمـسـتـدامـة

الـتـمـيـز في الـتـنـفـيـذ: الملخص التنفيذي
المراجعة الوطنية التطوعية
منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى 2018

حقوق الطبع والنشر والتأليف © اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة بدولة الإمارات العربية المتحدة

الإقتباس: اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة بدولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الإمارات العربية المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030: التميز في التنفيذ، 2017.

تصميم: تانجو للإبداع الإعلاني (ش.ذ.م.م)

المحرر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل على العنوان التالي:

الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء
أمانة اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة بدولة الإمارات العربية المتحدة

ص. ب: 127000 دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
البريد الإلكتروني: sdgs@fcsa.gov.ae
هاتف: 0000 608 4 971+

@uaesdgs
www.uaesdgs.ae